حمل المتشابه على التفنُّن

تفسير الآلوسي نموذجًا



د. ياسر بن محمد بن سالم بابطين

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

- من مواليد عام ١٣٩٩هـ بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بمدينة جدة عام ١٤٢٢هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٧هـ بأطروحته: "**تقييد النفي في القرآن الكريم**"، كما نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٣٢هـ بأطروحته: "**صورة المؤمن في البيان النبوي**".
- البريد الشبكي: ybabaten@kau.edu.sa.

الملخص

تثير المغايرة بين طرائق الإبانة عن المعاني المتشابهة أسئلة بلاغيةً مُلحَّةً: ما الفرق بين ما تباين من فنون القول من ألفاظ وأساليب، وصيغ وتراكيب؟ وما الذي اقتضى هذه الفروق الدقيقة من اختلاف بين المقامات المتشابهة؟ ولماذا عُدل عن التكرار في مقام وجيء به في آخر؟ وهل في ملابسات السياق الحالية واللفظية ما يبيّن وجه اقتضاء الحال لهيئة النظم؟ وأحد المفاهيم التي تعرض في سياق الجواب عن هذه الأسئلة: مفهوم **التفنن**، الذي يُعبِّر به المفسرون عن علة المغايرة بين الأساليب في المقامات المتشابهة، ويقولون إن فيه تطريةً للكلام وتصرفًا في وجوهه دالاً على الإعجاز، وإحاطة بالمعنى، وتنبيهًا على موضع الاهتمام، وتنشيطًا للسامع. إلا أن ثمة إشكالات في موقع التفنن من النكتة المعنوية التي تربط بين المقام ودقائق أحوال النظم ودلالات هيئاته، شأنه في ذلك شأن عدد من الفنون اللفظية التي قد يتوهم انفكاكها عن مقتضى الحال، والدراسة تحاول تحرير مفهوم التفنن وربطه بمفاهيم أخرى تشاكله أو تداخله، ثم تناقش علاقته بالنكتة المعنوية ومقتضى الحال والفروق الدقيقة بين هيئات الكلام، وتستعرض الموقف منه في أشهر التفاسير البلاغية، وتستقرئ وجوه المغايرة التي حملها الآلوسي على التفنن، وتحرر من خلال تعليقاته عليها موقفه من الأسئلة المثارة حول المفهوم وسياقاته، ثم تختم باستجلاء بلاغة التفنن وأثره على السياق القرآني، سواء ظهر وجه المناسبة المعنوية أو خفي، مع التسليم بأن وراء كل اختلاف في الإبانة سرًّا من أسرار البيان، يقترب تارة فيبلغ حد الدلالة، ويخفى أخرى فلا تنهض به إلا الإشارة، ويبقى الحمل على التفنن وجهًا في التوجيه يفتح لتَعَقُّل المعنى أبوابًا، ولكنه لا يغني عن البحث في الفروق والمناسبات التي عليها مدار اللطائف ودقائق الاستنباط.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

تمثل كتب التفسير البلاغي أوسع مدونات التحليل البلاغي وأثراها في التراث العربي، حيث الوقوف على معنى المعنى، والغوص في عمق اللطائف والدقائق، ودراسة السياق والقرائن والنظائر والمقاصد، لاستجلاء المعاني التي استودعها الحق تبارك وتعالى في كتابه العزيز، الذي اقتضت حكمته أن يكون ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران : ٧] فيه هداية كافية شافية لكل الناس، ولطائف يمنُّ بها على الخواص، فيبلغ كل منها ما كُتب له، وإنما تكون (مواهب الاستمداد على قدر مراتب الاستعداد)، وقد توافر لهذه المدونات من نتائج الأفكار، وذخائر العلوم، ما يحدو الباحث ليكون عطاؤه لبنة في بناء مهدت إليه طرقه، وأشرعت دونه أبوابه، فيبدأ من حيث انتهى سلفه، وكم ترك الأول للآخر، ومنذ زمن وقضية الحمل على **التفنن** تشغل ذهني، ولا أجد فيها كلاما مجموعًا محررًا، فعقدت العزم على دراستها، واتخذت (روح المعاني) لشهاب الدين الآلوسي المتوفى عام (١٢٧٠هـ) زادًا للبحث عن هذا المفهوم في التفاسير البلاغية، ومقاربة القول فيه بنظائره من الأساليب البيانية؛ وعنونت له بـ (**حمل المتشابه على التفنن – تفسير الآلوسي**[(١)] **نموذجًا**)؛ ليكون موقف الآلوسي إطارًا منهجيًا للاستقراء، غير معزولٍ عمّا يعين على تحرير القول فيه من مواقف البلاغيين قبله وبعده، وهي أكثر من أن ألـمَّ بها في هذا المقام، ذلك أن القارئ في تفاسير البلاغيين

(١) هو شهاب الدين، أبو الثناء، محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (نسبة إلى جزيرة آلوس في الفرات قرب بغداد): مفسر، محدث، أديب، وُلد ببغداد عام ١٢١٧هـ، وتوفي عام ١٢٧٠هـ، تقلد الإفتاء ثم انقطع للعلم. له شعر وإنشاء. أشهر مؤلفاته تفسيره: روح المعاني، وله مصنفات في اللغة والأدب والتراجم والرحلات. (ينظر: الأعلام ٧/ ١٧٦).

قلَّ أن تخطئه سياقات يُحمل فيها تغاير الألفاظ أو الأساليب -المعبر بها عن المعاني المتشابهة- على (التفنن)، الذي جرت به سنن الفصحاء، إلا أن الحمل على التفنن يصاحبه في كثير من الدراسات جدل حول الموقف منه ومن النكتة المعنوية القائمة على التماس الفروق الدقيقة ومناسبتها في كل سياق، ولم يكن الآلوسي أول من ابتدع هذا المفهوم، بل سبقه إليه أعلام التفسير البلاغي، إلا أنه توسع فيه توسعًا لم يشتط عن جادة سابقيه، بل كان أشبه بالامتداد الطبيعي لتجليات المفهوم عندهم، وإن شابه شيء من التردد في الموقف من النكتة المعنوية، فكان تحقيق مذهبه فيه، ومناقشة ما يرد عليه هدفًا لهذا البحث، الذي عالج الموضوع من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التفنن ومذاهب البلاغيين فيه.

المطلب الثاني: الأساليب التي حملها الآلوسي على التفنن.

المطلب الثالث: بلاغة التفنن وتأثيره في النظم.

وتحت كل مطلب قضايا أحسب أن مناقشتها تفتح أبوابًا للعلم، حسبي أن أكون ممن استفتحها فإن فُتح له فيها شيء فمن الله وبه وإليه، وإن استغلق فحسبي أنني وضعت قدمي على الطريق.

  

المطلب الأول: مفهوم التفنن ومذاهب البلاغيين فيه

١. ١. التفنن لغةً واصطلاحًا :

ترد الألفاظ الدالة على المفاهيم العلمية في كلام العلماء على وجهين: أحدهما محكوم بالسياق والآخر بالاصطلاح، فالمحكوم بالسياق تظل فيه اللفظة على أصل ما وُضعت له في اللغة، وتظل قرائن سياقها ونظائرها دون النهوض بحدودٍ اصطلاحية جامعة مانعة، أما المحكومة بالاصطلاح فيكون تحرير مفهومها مدخلاً مُوجِّهًا لاستعمالها، وكلمة (التفنن) مما ورد في كلام البلاغيين محكومًا بدلالة سياقه، ولا نكاد نجد له حدًّا في مدونات البلاغة، بل حتى في كتب التفسير البلاغي، لا نعثر إلا على إشارات وجيزة متأخرة، باستثناء تعريف ابن عاشور الذي عرّف (التفنن) على نحو غير مسبوق فيما نعلم.

والتفنن في اللغة أصله: فنن، جاء في العين: «الرّجل يُفَنِّنُ الكلامَ، أي: يشتقُّ في فَنٍّ بعد فنٍّ»[(١)] وفي الصحاح: «والأفانينُ: الأساليبُ، وهي أجناس الكلام وطرقه. ورجلٌ مُتَفَنِّنٌ، أي: ذو فنونٍ. وافْتَنَّ الرجل في حديثه وفي خطبته، إذا جاء بالأفانين» [(٢)].

قال ابن فارس: «الفاء والنون أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما عَلَى تَعْنِيَةٍ، والآخر على ضَرْبٍ مِنَ الضُّرُوبِ في الأشياء كلها. فالأول: الْفَنُّ، وَهُوَ التَّعْنِيَةُ وَالإِطْرَادُ الشَّدِيدُ. يُقَالُ: فَنَنْتُهُ فَنًّا، إِذَا أَطْرَدْتُهُ وَعَنَّيْتُهُ. والآخر الأَفَانِينُ: أَجْنَاسُ الشَّيْءِ وَطُرُقُهُ» [(٣)].

فالتفنن في اللغة: التنويع بين ضروب الشيء، وكلُّ ضرب منها فنٌّ، أمَّا في

(١) العين: باب النون والفاء.

(٢) الصحاح: فنن.

(٣) مقاييس اللغة: فنّ.

الاصطلاح فلعل من أوائل الإشارات إلى مفهوم التفنن قول الشهاب الخفاجي: «والتفنن والافتنان: الإتيان بفنونٍ وأنواعٍ من الكلام، وهو أعمّ من الالتفات لشموله اختلاف وجوه الإعراب في النعوت المقطوعة» (١).

وعبارة الشهاب ليست جامعة مانعة، فقد ساقها شرحًا لعبارة البيضاوي، خلافًا لابن عاشور الذي اتجهت عنايته إلى تعريف (التفنن) حيث يقول عن القرآن: «ومن أساليبه ما أسميه بـ (التفنن)، وهو: بداعة تنقلاته من فن إلى فن بطرائق الاعتراض والتنظير والتذليل، والإتيان بالمترادفات عند التكرير تجنبًا لثقل تكرير الكلم، وكذلك الإكثار من أسلوب الالتفات المعدود من أعظم أساليب التفنن عند بلغاء العربية، فهو في القرآن كثير» (٢).

ويقول كذلك: «ومن أساليب القرآن العدول عن تكرير اللفظ والصيغة، فيما عدا المقامات التي تقتضي التكرير من تهويل ونحوه»، وذلك أن «المقام قد يقتضي شيئين متساويين أو أشياء متساوية، فيكون البليغ مخيرًا في أحدهما وله ذكرهما تفننًا، وقد وقع في القرآن كثير من هذا... وهذا التخالف بين الشيئين يقصد لتلوين المعاني المعادة، حتى لا تخلو إعادتها عن تجدد معنى وتغاير أسلوب، فلا تكون إعادتها مجرد تذكير» (٣).

وعلى أن مفهوم التفنن وصوره عند ابن عاشور أوسع مما تعارف عليه أصحاب التفاسير البلاغية قبله، إلا أننا نقف عند عبارته لنلخصها في مفاهيم عليها مدارها، فالتفنن عنده أعم من العدول عن التكرار حيث اقتضاه ظاهر السياق، ومعناه مطلق التنويع في التعبير، سواء كان تنويعًا في الألفاظ أو هيئاتها أو صور المعاني،

(١) حاشية الشهاب ١/ ١١٢.
(٢) التحرير والتنوير ١/ ١١٦.
(٣) التحرير والتنوير ١/ ١١٨.

وسواء اجتمع ذلك التنويع في سياق أو تفرق في سياقين بينهما تشابه، بل يعدُّ تعدد الأغـراض وتنـوع الأحكام تفننًا، ولا أعلم أنه سبق إلى مثل هذا التوسع في مفهوم (التفنن)[1].

ومعالجة قضية(التفنن)في غياب التأطير المفاهيمي لها يسبب إشكالات منهجية، من هنا كان لا بد من محاولة تعريف (التفنن) في ضوء المعنى اللغوي والإشارات والتمثلات المنثورة في التفاسير البلاغية، وعلى رأسها عبارتا الشهاب وابن عاشور، وتمثلات الآلوسي التي استوعبت إشارات سابقيه، ونسجت على منوالها، وحتى نتخذ تحرير مفهوم (التفنن) مدخلاً وموجِّها للدراسة، فسنضطر لتقديم التعريف المستنبـط على النصوص التي استلهم منها، ولا ضير أن يتقدم في العرض ما تأخر في البناء.

يتمحور (التفنن) حول معنى التنوع، إلا أنه ولد في أحضان (الالتفات) والالتفات صورة من صور العدول، والتفنن كذلك عدول، فهو عدول إلى التنوع مقابل التكرار، والتكرار إنما يقتضيه تشابه السياقات، فإذا تشابهت الدواعي والأغراض تقاربت مسالك البيان حتى تتطابق حين يقتضي المقام تطابقها، فإذا اقتضى المقام المغايرة جيء بألفاظ وهيئات وأساليب مختلفة، لكنها تدل على حقيقة واحدة ولو من حيث المعنى العام.

من هنا يمكن القول إن (التفنن) هو: تنويع الألفاظ أو الأساليب في المعنى الواحد عدولاً عن التكرار. وتنويع الألفاظ يندرج فيه: تغاير المفردات أو صيغها، وتنويع الأساليب يندرج فيه: تغاير التراكيب والصور.

---

(١) ينظر مثلا: التحرير والتنوير ٢/ ٣٣٨، ٥/ ١٥٦، ٧/ ٩٨.

١. ٢. المفاهيم المرتبطة بالتفنن:

يرتبط البحث في (التفنن) بمفاهيم لغوية وبلاغية لها به نوع مداخلة أو مشاكلة أو مقابلة، ولا يتأتى للباحث معالجة هذا المفهوم حتى يحكم تصوراته في هذه المفاهيم، لأن الكلام في الأشباه لا بدَّ أن يطَّرد إلا أن تقتضي الفروق اختلافًا، والآراءَ في الأضداد لا بدَّ أن تتسق، وقد يقاس فنٌّ على فن، ويستنبط رأي من رأي.

وأهم المفاهيم المرتبطة بالتفنن: الالتفات، والترادف،والمتشابه اللفظي، والبديع اللفظي، والعدول، والتصريف، بالإضافة إلى مصطلحي (الافتنان) و(التلوين) اللذين يعبر بهما عن المفهوم ذاته أو جزء منه.

هذه الشبكة من المفاهيم تمثل إطارًا مرجعيًا لدراسة التفنن، وقد استعنّا بها مضانًا لمناقشة مفهوم التفنن وإشكالاته وآراء العلماء فيه، ونكتفي في هذا المقام بإشارات موجزة للتعريف بهذه المصطلحات ومدى ارتباطها بالتفنن.

الافتنان: حدَّ البديعيون (الافتنان) بحدٍّ لا يُطابق مفهوم (التفنن) وإن كان بينهما قدر مشترك، والافتنان نوعٌ بديعي من مستخرجات ابن أبي الإصبع، قال: «وهو أن يفتنَّ المتكلم فيأتي بفنين متضادين من فنون الكلام في بيتٍ واحدٍ أو جملةٍ واحدةٍ مثل النسيب والحماسة والهجاء والهناء والعزاء» (1)، ولا شك أن أصل المصطلحين في اللغة واحد، إلا أن متعلق الافتنان - عند البديعيين- الأغراض الشعرية، أما التفنن -عند جمهور البلاغيين- فمتعلقه الأساليب لا الأغراض، ثم إن تضاد الأغراض في الافتنان أخصُّ من تنوع الأساليب في التفنن.

التلوين: قال الشهاب: «وتلوين الخطاب المراد به: الالتفات من التكلم للغيبة، والتلوين جعلُه لوناً بعد لون للتطرية، وهو كالتفنن أعمُّ من الالتفات»(2).

(١) تحرير التحبير ص٥٨٨.

(٢) حاشية الشهاب: ٣/ ١٩٤.

والتلوين مرادف اصطلاحي للتفنن، وقد ألف ابن كمال باشا رسالة سماها: (تلوين الخطاب) قال في مقدمتها: «اعلم أنهم يُحسنون قِرى الأشباح، فيخالفون فيه بين لونٍ ولونٍ، وطعمٍ وطعمٍ، كذلك يُحسِّنون قِرى الأرواح، فيخالفون فيه أيضاً بين أسلوبٍ وأسلوبٍ وإيرادٍ وإيراد، بل اعتناؤهم بهذا القِرى أكثر، واهتمامهم فيه أوفر. ومرجع التلوين المذكور إلى تغيير الأسلوب» [(١)].

كما عدّ الميداني ثاني عناصر الجمال الأدبي: «التنويع والتنقّل والتلوين بين الصور والأشكال الجماليّة في الكلام» وذلك لأنَّ «التزام الأديب لطريقة واحدة من الجمال الأدبيّ يكرّرها باستمرار في كلامه أو في معظم كلامه، ممّا يجعل مشاعر سامعيه أو قارئيه تَتَبَلّد تجاه هذا اللون من الجمال، فتفقد ما كنت تحسّ به من استعذاب وحلاوة وطلاوة، ويدبّ السأم إليها» [(٢)].

الالتفات: هو (التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة (التكلم أو الخطاب أو الغيبة) بعد التعبير عنه بطريق آخر منها) وأصله من قولهم: لَفَتَ وجهَه عن القوم: صَرَفه. وسماه بعض البلاغيين: الصَّرف، والتبس عند آخرين بالاعتراض والتخلص؛ لما في هذه الفنون من الانتقال والتحول عن شيء إلى شيء[(٣)]، واختار العلوي في تعريفه أنه «العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول» ليعم سائر الالتفاتات[(٤)]، ومن أشهر من نبّه إلى الالتفات في القرآن الزمخشري، حيث علَّق على أشهر مواضع الالتفات، في فاتحة الكتاب: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٤-٥] فقال: «وذلك على عادة افتنانهم

(١) تلوين الخطاب: ص٣٣٤.
(٢) البلاغة العربية: ١/ ٧١.
(٣) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ص١٧٣.
(٤) الطراز: ٢/ ١٣٢.

في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد» [١]، قال العلوي: لعلماء البلاغة فى الوجه الذى لأجله دخل الالتفات فى الكلام أقوال ثلاثة: **الأول** وهو الذى عول عليه ابن الأثير[٢]، وحاصل ما قاله هو أنه لا يختص بضابط يجمعه، ولكنه يكون على حسب مواقعه فى البلاغة، وموارده فى الخطاب، **والثاني** أن ذلك من عادة العرب وأساليبها فى الكلام، وردَّ ابنُ الأثير هذا التعليل وقال: هو مثل عكاز العميان، وهو لعمرى كما قاله، فإنه لا فائدة فيه. **والثالث** محكي عن الزمخشرى، وحاصل مقالته هو أن ورود الالتفات فى الكلام إنما يكون إيقاظًا للسامع عن الغفلة، وتطريبًا له بنقله من خطاب إلى خطاب آخر، وهو قول سديد يشير إلى مقاصد البلاغة، ويعتضد بتصرف أهل الخطاب[٣]. اهـ. وهذا الجدل الذي ابتدأه ابن الأثير، وأكمله العلوي، وتوارد عليه البلاغيون مما لا غنى لنا عنه في دراسة التفنن.

الترادف: هو (الاتحاد في المفهوم، لا الاتحاد في الذات)[٤]، وقيل: «توارد لفظين مفردين، أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة... وفوائده كثيرة، كالتوسع في التعبير، وتيسير النظم والنثر... »[٥]، وقد يراد بالترادف التوارد في الوضع اللغوي، أي أن يكون للفظين في اللغة نفس المعنى، وقد يراد به التوارد على الاستعمال ويشمل ذلك أن يكونا من

(١) الكشاف: ١/ ١٤.

(٢) ينظر: المثل السائر ٢/ ١٣٦.

(٣) ينظر: الطراز: ٢/ ١٣٤.

(٤) الكليات: ص٣١٥.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٤٠٦.

نفس اللغة أو من لغتين مختلفتين، وقد يراد به التوارد في نفس السياق، وجمع اللفظين الدالين على المعنى في مقام واحد، وهو ما نسبه التهانوي إلى البلغاء، وعدّ منه نوعين : أحدهما جيّد، وهو أن يؤتى بكلمتين لهما معنى واحد، ولكن ثمة فرق بينهما في الاستعمال، أو أن يكون للكلمة الثانية معنى ثانٍ خاص، أو أن توصف بصفة خاصة، مثل: أرجو وآمل في اللغة العربية، وهما مترادفتان وجيدتان أيضًا، لأنّ كلمة آمل وإن كانت بمعنى الرجاء، إلاّ أنّها مخصوصة بكونها لا تستعمل إلا في مكان محمود. والنوع الثاني: معيب وهو الإتيان بلفظتين لهما معنى واحد دون أن يكون لأحدهما أيّ فرق عن الأخرى، ويسمّي بعضهم هذا النوع: الحشو القبيح»(١).

وفي (الترادف) و(الفروق اللغوية) مباحث مشهورة عند اللغويين والبلاغيين والأصوليين، هي بمثابة التمهيد الذي يبنى عليه الجدل في قضية (التفنن).

المتشابه اللفظي: وهو «أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعنى»(٢)، وقيل: «إِيرَاد الْقِصَّة الْوَاحِدَة فِي صور شَتَّى، وفواصل مختلفة في التقديم والتأخير، والزيادة والتَّرْك، والتعريف والتنكير، وَالْجمع والإفراد، والإدغام والفك، وتبديل حرف بِحرف آخر»(٣). وقد عدّ الزركشي صور التغاير في المتشابه اللفظي كالزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير(٤)... وهذا التغاير مظنة الحمل على التفنن عند المفسرين.

وقد حمل على (التفنن) بعض من ألف في المتشابه اللفظي، وهم أهل العناية بالفروق ومناسبتها للمقامات؛ قال الغرناطي في المغايرة بين الذكر والحذف في قوله

(١) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٤٠٨.
(٢) درة التنزيل وغرة التأويل [مقدمة المحقق] ١/ ٤٨.
(٣) الكليات: ص٨٤٥.
(٤) البرهان: ١/ ١١٢ – ١٣٢.

تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [التغابن: ١١]: «وجرى ذلك على مسلك العرب وتفننها في كلامها، وتصرفها إذا أطالت لداعٍ موجب وفصّلت، أو أوجزت لمقتضى من المعنى وأجملت» (١).

وقال الكناني في المغايرة بين ﴿وَجدنَا﴾ و ﴿أَلْفَينَا﴾: «معناهما واحد، واختلاف لفظهما للتفنن في الفصاحة والإعجاز» (٢)، وفي مواضع أخرى يجمع بين الحمل على التفنن وإثبات الفروق ومناسبتها للمقامات.

البديع اللفظي: البديع هو علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة، وقد جعله القزويني ضربين: أحدهما يرجع إلى المعنى كالمطابقة ومراعاة النظير، والآخر يرجع إلى اللفظ كالجناس والسجع ... (٣)، وفنون البديع -ولا سيما اللفظي- من أكثر قضايا البلاغة القرآنية جدلاً، فبعضها لا يسوغ وصف التعبير القرآني به لتعارض سجيته مع مقاصد البيان القرآني، وبعضها لا يسوغ -عند بعض البلاغيين- حمل السياق عليه باعتباره حلية شكلية أو ضرورة لفظية لا يتطلبها المعنى، وعلى هذا اختلفت مواقف البلاغيين من الفاصلة القرآنية، وحمل العدول إليها على مراعاة نسقها، والإلحاح على النكتة المعنوية، والتناسب بين سياق الآية وفاصلتها.

العدول: العدول من الألفاظ المستعملة عند البلاغيين على أصل الوضع محكومة بالسياق، فليست مما اعتنى العلماء بحدّه، والعدول في اللغة أصله (عدل)، و«العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على

(١) ملاك التأويل: ٢/ ١٠٧٤.
(٢) كشف المعاني: ص١٠٩، وينظر منه: ص١٢٢، ١٢٨، ١٣٢... إلخ.
(٣) ينظر: بغية الإيضاح: ٤/ ٣.

استواء، والآخر يدل على اعوجاج»[1]. والذي نحن فيه من الثاني، قالَ اللَّيْث: «العَدْل أَن تعدِل الشَّيْء عَن وَجهه، تَقول: عَدَلْتُ فلانًا عن طَرِيقه، وعَدَلْتُ الدَّابَّة إِلَى مَوضِع كَذَا» [2]، والعدول في البلاغة إنما يكون عن مقتضى الظاهر إلى مقتضى المقام، وذلك إذا كان ظاهر السياق يقتضي في النظم شيئًا، وخفايا المقام ودقائق ملابساته ولطائف مقاصده تقتضي شيئًا آخر، ويعبر عنه بـ (مخالفة الظاهر) و(الخروج عن مقتضى الظاهر) ومسائله منثورةٌ في علوم البلاغة الثلاثة، بل هو من أهم ما يعنى به دارس البلاغة، لأن «العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال» [3]، والأسلوبية المعاصرة تسميه (الانزياح). وإذا قوبل العدول عن الظاهر في سياق بالتزامه في سياق آخر يشبهه فهذا موضع تفنن وتنويع بين الأساليب، فالتفنن هو العدول عن التكرار.

التصريف: قال الرماني: «هو تصريف المعنى في المعاني المختلفة كتصريفه في الدلالات المختلفة، وهو عقدها على جهة التعاقب، فتصريف المعنى في المعاني كتصريف الأصل في الاشتقاق» [4]. وتصريف الآيات «تنويعها في المعنى الواحد، أو الموضوع الواحد، وعرضها بصور شتى وأساليب مختلفة» [5]، والفرق بينه وبين التفنن أن التفنن مختص بتنوع الألفاظ والأساليب، أما التصريف فمختص ببناء السور وموضوعاتها ومقاصد آياتها. ويرى الدكتور عبد الله النقراط في كتابه «بلاغة تصريف القول في القرآن الكريم» أن مصطلح التصريف أحسن من مصطلحي التكرار والترداد في الدلالة على هذه الظاهرة الأسلوبية القرآنية، وفوق ذلك هو

---

(١) مقاييس اللغة: (عدل).

(٢) تهذيب اللغة: (عدل).

(٣) معاهد التنصيص: ١/ ١٨٠ .

(٤) النكت في إعجاز القرآن: ص١٠١ .

(٥) بلاغة تصريف القول في القرآن الكريم: ١/ ٢٧ .

تعبير قرآني عن هذا المفهوم، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾[الإسراء:٤١] قال الآلوسي: «والمراد عبرنا عنه بعبارات وقررناه بوجوه من التقريرات فِي هـذَا الْقُرْآنِ العظيم أي في مواضع منه فالمراد بالقرآن مجموع التنزيل» [(١)]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

١. ٣. التفنن في التفاسير البلاغية:

تكرر الحمل على (التفنن) في التفاسير البلاغية منذ الزمخشري وحتى أحدث التفاسير والدراسات البلاغية، وليس غرض هذا العرض استيفاء مقامات التفنن عندهم، ولا مناقشة سياقاته ولا أساليبه، إنما هو استجلاء للموقف، والتقاط لإشارات نستثمرها في مناقشة قضايا التفنن عند الآلوسي.

من أوائل الإشارات التي بين أيدينا قول الزمخشري في المغايرة بين ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ و﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [هود:٣٩و٩٣] : «فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف، للتفنن في البلاغة كما هو عادة بلغاء العرب، وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف» [(٢)]، وفي المغايرة بين (القولِ) و (السر) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٤] وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفرقان : ٦] قال: «ليس بواجب أن يُجاء بالآكد في كل موضع، ولكن يجاء بالوكيد تارة وبالآكد أخرى، كما يجاء بالحسن في موضع وبالأحسن في غيره، ليفتنَّ الكلام افتنانًا»[(٣)]، ولو اكتفى بالوكيد والآكد لحُمل على اختلاف مقتضى الحال، أما التنويع بين الحسن والأحسن فمحل إشكال؛ لأن معناه جواز العدول عن الأليق بالسياق لأجل التفنن، وهو ما ينقض مفهوم (مقتضى الحال)

---

(١) روح المعاني: ١٥/ ٨١.

(٢) الكشاف: ٢/ ٤٢٤.

(٣) الكشاف: ٣/ ١٠٣.

الذي هو روح البلاغة وأسها.

وقد نص البيضاوي على التفنن في مواضع[1]، وعبارته وإن لم تحمل جديدًا في ذاتها، إلا أنها مظنة نقاشات مهمة في حواشيه.

وحمل أبو حيان على التفنن سياقات وقع فيها التغاير في اختلاف اللفظ المعبر به نحو: ﴿يَعمَلُون﴾ و ﴿يَصْنَعُون﴾، وكذلك في الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والاسمية والفعلية... وغالبًا مايقرنه بالتوسع في اللغة، ويربطه بنكات أخرى معنوية[2].

ورغم أن البقاعي ذو عناية بالدقائق والسياقات، إلا أن ذلك لم يمنعه من الحمل على التفنن، حيث قال: «ولما أُعيدت القصة في سورة يونس عليه السلام، كان الأليق بكلام البلغاء والأشبه بطرائق الفصحاء التفنن في العبارة» [3].

وكذلك أبو السعود، وقد نقل عن أبي علي أنه «إذا ذكرت صفات للمدح وخولف في بعضها الإعرابُ فقد خولف للافتنان، أي: للتفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجِدّ في الإصغاء، فإن تغييرَ الكلامِ المَسوقِ لمعنى من المعاني وصَرْفَه عن سننه المسلوك ينبئ عن اهتمامٍ جديدٍ بشأنه من المتكلِّم، ويستجلبُ مزيدَ رغبةٍ فيه من المخاطب» [4].

وممن اعتنى بالتفنن[5]، وتوسع في مفهومه، واستكثر من الحمل عليه: ابن عاشور، وقد تقدم تعريفه له، أما تتبع مواضعه عنده فمما لا يتسع له المقام، إلا أننا

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٩، ٢/ ٤٥.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ١٧، ٣/ ٩٦، ٥/ ٨٠ ...
(٣) نظم الدرر: ٧/ ٤٣٢.
(٤) إرشاد العقل السليم: ١/ ٣٠.
(٥) لم أعرض موقف الخفاجي مستقلاً هاهنا لأن آراءه منثورة في ثنايا البحث.

نقف على لمحات تجلي لنا شيئًا من ملامح مذهبه فيه، فمن ذلك أنه ضعّف به القول بأن البسملة آيةٌ من كل سورة؛ لأنه «ينشأ من هذا القول أن تكون فواتح سور القرآن كلها متماثلة، وذلك مما لا يحمد في كلام البلغاء، إذ الشأن أن يقع التفنن في الفواتح، بل قد عدَّ علماء البلاغة أهم مواضع التأنق فاتحة الكلام وخاتمته» (١).

وكذلك اعتبر توالي تشبيهي المنافقين في سورة البقرة [الآيات: ١٧ – ١٩] مما «جاء على طريقة بلغاء العرب في التفنن في التشبيه» قال: «وهذه تفننات جميلة في الكلام البليغ، فما ظنك بها إذا وقعت في التشبيه التمثيلي، فإنه لعزته مفردا تعز استطاعة تكريره»(٢).

وكثيرًا ما يقرن الحمل على التفنن بالنص على «كراهية إعادة اللفظ» أو نفي «سآمة الإعادة»(٣)، كما أنه نصَّ في مواضع على أن المغايرة «لمجرد التفنن، كراهية تكرير الصورة الواحدة»(٤)، وكلمة (مجرد) محل إشكال سنناقشه لاحقًا، لأن ظاهرها نفي النكتة المعنوية، لكنه قال في المغايرة بين الإتيان والمجيء: «إما لمجرد التفنن، وإما لأن فعل الإتيان إذا استعمل مجازا كثر فيما يسوء وما يكره، كالوعيد والهجاء» (٥).

وقرن تخليص التغاير للتفنن بنفي التفاوت في البلاغة فقال: «وما بين الآيتين من تغيير يسير هو مجرد تفنن في التعبير لا يقتضي تفاوتًا في البلاغة» (٦). فإن كان المراد

(١) التحرير والتنوير: ١/ ١٤٢.

(٢) التحرير والتنوير: ١/ ٣١٥.

(٣) التحرير والتنوير: ١/ ٥٥٩، ٦٩٨.

(٤) التحرير والتنوير: ٩/ ٢٨، وينظر: ١٤/ ٦٣، ٢٣/ ٢٧٢، .

(٥) التحرير والتنوير: ١٩/ ٢٢ .

(٦) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٢٧٢. وفي مسألة "تفاوت البلاغة القرآنية" يراجع كلام شراح التلخيص على قول السكاكي«وللبلاغة طرفان»، وقد ناقشها الدكتور سعيد الهلالي في بحث بعنوان: "القول بتفاوت=

بنفي التفاوت أن كل وجهٍ أبلغ في سياقه، فهو الصحيح، أما التسوية المطلقة بين التعبيرين فمحل إشكال كما لا يخفى.

من خلال هذا العرض الموجز نجد أن جمهور المفسرين البلاغيين يقول بالتفنن، ولا يقرون بتلازم القول بالتفنن وإسقاط النكتة المعنوية، ورغم أن الشيخ الشعراوي كثيرا ما يفتته تعليقه على التغاير في التعبير القرآني بنفي أن يكون هذا لأجل التفنن في العبارة(1)، إلا أن مراده نفي الاكتفاء به عن النكتة المعنوية فيما نظن؛ لأن بعض المفسرين يقف بالتوجيه عند (التفنن) وربما جعله لمجرد التفنن، فيأتي مثل هذا التعليق ردًّا على هذا المذهب، وربما كان حادي الأول إلى ما قال تكلُّف غيره في استخراج المناسبة.

١ . ٤ . التفنن والنكتة المعنوية في ظل النظم ومقتضى الحال:

يقول الخطابي عن بلاغة البيان المعجز: «اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أُبدل مكانه غيره جاء منه: إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما إذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة، ذلك أن في الكلام ألفاظًا متقاربة المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة مراد الخطاب؛ كالعلم والمعرفة، والشح والبخل... والأمر فيها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك، لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن كان قد يشتركان في بعضها» (2).

وعلى هذا فمدار البلاغة على إدراك الفروق اللغوية بين الألفاظ أو الصيغ أو

= البيان القرآني بين ابن سنان الخفاجي والقاضي الباقلاني: عرض ودراسة ونقد وتحرير".

(١) ينظر: تفسير الشعراوي: ١٣/ ٧٩٢٥، ٨٢٥٩.

(٢) بيان إعجاز القرآن: ص٢٩.

التراكيب، وربطها بسياقاتها، ومنذ أسس عبد القاهر مفهوم النظم، وبنى عليه فلسفة البلاغة؛ والنكتة المعنوية تتبوأ منزلة مكينة في التحليل البلاغي، فمقتضى الحال ومقصد المتكلم ومقام الخطاب: أُطرٌ يتحرك فيها عقل البلاغي وهو يحلل الأسلوب، ويلتمس دقائق الدلالات ولطائف الإشارات، واختلاف هيئات الكلام يقتضي اختلاف دلالاته، لأن لكل هيئة معنى يؤمه المتكلم بها، وهذا هو (التوخي) الذي دار عليه مفهوم النظم، ومناطه (معاني النحو)، ومعاني النحو إنما يتوخاها المتكلم بتخير الألفاظ وصيغها ثم ترتيبها الترتيب الذي يقتضيه قانون النحو، يقول الشيخ عبد القاهر: «ليس عجب أعجب من حال من يرى كلامين أجزاءُ أَحَدِهما مخالِفةٌ في معانيها لأجزاءِ الآخَر، ثم يَرى أنَّه يَسَعُ في العقْلِ أن يكونَ معنى أَحَدِ الكلامَيْن مثْلَ معنى الآخر» (١).

وقد كان الشيخ يُلِحُّ على التماس النكتة المعنوية التي اقتضاها المقام في كل هيئة من هيئات الكلام، فيما اختيرت له الألفاظ، وما بنيت عليه الصيغ والتراكيب، وما نسجت له الصور، وما يلمح في سمت الكلام من علائق الألفاظ والمعاني المعبر عنها بالمحسنات، يقول الشيخ عبد القاهر: «وهاهنا أقسام قد يُتَوهَّمُ في بَدْءِ الفكْرة، وقبلَ إتمام العِبرة، أنَّ الحُسْنَ والقبحَ فيها لا يتعدَّى اللفظَ والجَرَسَ، إلى ما يُناجِي فيه العقلُ النفسَ، ولها إذا حُقّق النظر مَرجِعٌ إلى ذلك، ومُنْصَرَفٌ فيما هنالك». ثم أكد حقيقة عليها مدار البلاغة وهي «أنَّ المتكلم لم يَقُدِ المعنى نحوَ التجنيس والسَّجع، بل قادَه المعنى إليهما، وعَبر به الفرق عليهما، حتى إنه لو رَامَ تَركَهُما إلى خلافهما مما لا تجنيسَ فيه ولا سجعَ، لدخَل من عُقُوق المعنى وإدخال الوَحْشَة عليه، في شبيهٍ بما يُنسَب إليه المتكلف للتَّجنيس المستكْرَهِ، والسجع النَّافر، ولن تجد

(١) دلائل الإعجاز: ص٤٢٨.

أيمنَ طائراً، وأحسنَ أوّلاً وآخراً، وأهدى إلى الإحسان، وأجلبَ للاستحسان، من أن تُرسل المعاني على سجيّتها، وتَدَعها تطلب لأنفسها الألفاظَ»[1].

وكأن حفاوة الشيخ بالمعنى أدت إلى تقليل شأن الحسن الذي مرجعه إلى جوانب لفظية خالصة، لذا يقول الدكتور إبراهيم الخولي: «لقد بالغ الشيخ في التقليل من قيمة الاتساق أو التلاؤم الصوتي ليسد على أنصار اللفظ كل باب، ويقطع عليهم كل طريق يبتعد بهم عمّا أراد هو مناطًا للمزية، مُمَثلاً في معاني النحو أو النظم»[2].

لكن يبقى أن الأصل الذي لا يتخلف عن أي لمسة يضعها البليغ في كلامه هو مطابقته لمقتضى الحال، ومناسبته لملابسات المقام، وأنه اختار أحسن ما يُبلِّغ المرادَ إلى المعني بالخطاب، واستحضار هذا في تحليل البيان القرآني يكشف كثيرًا من دقائق الدلالات، ولطائف الإشارات، يقول البقاعي ناقلاً عن شيخه أبي الفضل المشدالي: «الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر إلى ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب.. وإذا فعلته تبين لك -إن شاء الله- وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية في كل سورة»[3].

ويقول الخطيب الإسكافي: «إذا أورد الحكيم -تقدَّست أسماؤه- آيةً على لفظة مخصوصة، ثمَّ أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غيَّر لفظة عمَّا كانت عليه في الأولى فلابد من حكمة تُطلب، وإن أدركتموها فقد ظفرتم، وإن لم تدركوها فليس لأنَّه لا حكمة هناك، بل جهلتم»[4].

(١) أسرار البلاغة: ص٦، ١٤.
(٢) مقتضى الحال: ص٣٠٢.
(٣) نظم الدرر: ١/ ١١.
(٤) درة التنزيل: ص٢٥٠.

ويقول ابن الأثير: «واعلم أيُّها المتوشِّح لمعرفة علم البيان، أنَّ العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخَّاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة و البلاغة، الذي اطَّلع على أسرارها، وفتَّش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كلِّ كلام فإنَّه من أشكال ضروب علم البيان، وأدقِّها، وأغمضها طريقاً»[(١)].

وعلى هذا فلكل لفظة في السياق القرآني دلالة أو إشارة لا تنهض بها غيرها، يقول ابن عطية: «كتاب الله لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد»[(٢)].

ويقول الدكتور عبد الله دراز: «فإن عمي عليك وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون؛ ولكن قل قولاً سديدًا هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف. قل: الله أعلم بأسرار كلامه، ولا علم لنا إلا بتعليمه»[(٣)].

ولا تعارض بين الإقرار بالنكتة المعنوية والقول بالتفنن، لأنهما بمنزلة النكتة العامة والنكتة الخاصة، والنكات لا تتزاحم كما يقول البلاغيون، يقول الزركشي: «اعلم أن للالتفات فوائد عامة وخاصة، **فمن العامة التفنن** والانتقال من أسلوب إلى آخر. لما في ذلك من تنشيط السامع واستجلاب صفائه واتساع مجاري الكلام وتسهيل الوزن والقافية. وقال البيانيون: إن الكلام إذا جاء على أسلوب واحد وطال حسن تغيير الطريقة، ونازعهم القاضي شمس الدين بن الجوزي وقال: الظاهر أن مجرد هذا لا يكفي في المناسبة... **وأما الخاصة** فتختلف باختلاف محاله

(١) المثل السائر ٢/ ١٤٥.

(٢) المحرر الوجيز: نبذة مما قال العلماء في الإعجاز.

(٣) النبأ العظيم: ص١٣١. ولم يمنعه التأكيد على النكتة المعنوية من الحمل على التفنن، ينظر: النبأ العظيم ص١٣٩، وينظر منه: ص١٤٤.

ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم»[١].

ولهذا قال الشهاب معلقًا على توجيه البيضاوي للمغايرة بين الوصل والاستئناف في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]: «وإن كان التفنن كافيًا في مثله، لكن اللائق بشأن التنزيل أن يكون له نكتة خاصة» [٢]، وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]: «وأمّا التوجيه بمراعاة الفواصل فلا يكفي في التوجيه دون نكتة معنوية تليق بالتنزيل»[٣]، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون: ١٤] «الخلق هنا بمعنى الإحالة لا الإيجاد المتعارف، أو إيجاد صورة أخرى، وتغيير التعبير ليس مجرّد تفنن كما قيل ... »[٤]، ورغم عنايته بطلب النكتة المعنوية إلا أنه قد اكتفى بالتفنن عن التوجيه المتكلف حيث لم يظهر له فيه مقال، فحمل المغايرة في تذكير وتأنيث السبل على التفنن عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾ [النحل: ٦٩] وعلق على ما قيل في توجيهه بأنه «وهم على وهم» [٥]، بل يفاجئنا بتعليقه على المغايرة في الترتيب عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦] بعد أن تعقب ما قيل في توجيه: «وليس النظر في الترتيب إلا إلى التفنن في الأساليب»[٦].

وأحسب أنه إنما قصر التوجيه على التفنن باعتبار ما وقف عليه من توجيهات لم تسلم عنده من مناقض، أما أن يكون المراد نفي النكتة المعنوية مطلقا فهذا ما اعتنى

(١) البرهان: ٣/ ٣٢٥.
(٢) حاشية الشهاب: ٦/ ٣٢٩.
(٣) حاشية الشهاب: ٧/ ١٣٨.
(٤) حاشية الشهاب: ٦/ ٣٢٢.
(٥) حاشية الشهاب: ٥/ ٣٤٨.
(٦) حاشية الشهاب: ٣/ ١٨٨.

هو بنفيه في مواضع من حاشيته، ومما تجدر الإشارة إليه أن الشهاب نبه على أن مقامات التفنن تثير سؤالين، أحدهما متعلق بتنويع العبارة، والآخر بخصوصيتها في سياقها، والتفنن إنما يجيب عن السؤال الأول، يقول الشهاب في المغايرة في تعدية فعل البلوى عند قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]: «فسلك في كل من الموضعين مسلكًا تفننًا، وهو كثيراً ما يفعل ذلك في كتابه، فإن قلت هل لاختياره أحد المسلكين هنا والآخر ثمة وجه أم هو اتفاقي؟ قلت له وجه... »(١).

فليس الالتفات إلى التفنن منتهى بغية التحليل البلاغي ما استطاع إلى النفاذ إلى ما وراءه سبيلاً، ولا البحث في أغوار المعاني صارفٌ عن تذوق حسن التفنن، إذ لا يمكن أن يستوي الكلامُ المتفنن فيه المتصرف في وجوهه والكلام الخلي منه الملتزم مسلكًا واحدًا، فاعتبار التفنن توجيهًا للتنويع مقرونًا بطلب النكتة المعنوية توجيهًا لخصوصية كل سياق هو أقرب المسالك إلى استجلاء حقائق التأويل، يقول الدكتور عمرو وهدان: «فالمغايرة بين الألفاظ ظاهرة أسلوبيَّة خاضعة للسِّياق، فمتى كان المقام مقتضياً للمغايرة، ومراوحة الأسلوب بين فنٍّ وفنٍّ، وجدنا النَّظم القرآنيَّ منسجماً مع هذا التَّغايُر بأبلغ سبيل، ومتى كان المقام مقتضياً لاستمرار الأسلوب على طريقة، أو فنٍّ واحد وجدت البلاغة متحقِّقة في النَّظم» (٢).

ولا يعني القول بالتفنن التسوية بين التعبيرين، فالفروق اللغوية بين الألفاظ، وما ترثه في سياقها ومقامها من حمولات، كل ذلك يثري دلالتها، كما أن مدلول اللفظة ليس عين دلالتها وإن كان مبناه عليه، يقول الدكتور محمود توفيق: «والمراد بمدلول المادة ما ترثه الكلمة من أصولها التى كونتها، تحملُ هذا الميراث معها في

(١) حاشية الشهاب: ٥/ ٧٤.

(٢) مقال على الشبكة بعنوان: المناسبة بين الأبنية المتماثلة في القرآن الكريم دراسة في دلالة المبنى على المعنى.

مواقعها، مازجة بعض المدلولات التى تكتسبها من روافد أخرى بها كمدلولات صورتها أومدلولات أدائها»[1].

١. ٥. إشكالات القول بالتفنن:

يثير الحمل على التفنن مقرونًا بالنكتة المعنوية أو منفكًا عنها عدة أسئلة، كانت ولا تزال موضع جدل بلاغي، فالتنبيه على خطأ الاكتفاء بالتفنن في توجيه السياق القرآني، والرد على الحمل على ما يشبهه من المحسنات اللفظية معزولة عن مقتضى الحال، وتردد (التفنن) بين اعتباره غرضًا بلاغيًا للعدول عن التكرار، أو عدّه أسلوبًا له أغراض بلاغية يؤمها، وتَوسُّعُ مَن تَوسَّع في مفهومه وصور مقاماته أو قصَرَ التوجيه عليه؛ كلها إشكالات لا بد من مناقشتها ومعرفة أثرها على الحمل على التفنن.

فأما اعتبار التغاير تفننًا فشرطه أن يكون المعبر عنه باللفظين حقيقة واحدة أو ما في حكم الحقيقة الواحدة، فيندرج فيه التعبير بـ (استغاث) و(استصرخ) في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾ إلى قوله ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ۚ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص:١٥-١٨] والتعبير بـ(انفجرت) و(انبجست) ونحوه مما يدل في الأصل على حقيقة واحدة أو ما ينزل منزلة الحقيقة الواحدة، أما تغاير التعبير عن حقائق متغايرة فليس فيه عدول، لأن التفنن - خلافًا لابن عاشور- ليس اسمًا لكل انتقال بين طرق التعبير، أو مضامين الخطاب.

ويتردد مفهوم (التفنن) بين النظر إليه أسلوبًا جرت عليه سنن العرب وبين كونه غرضًا بلاغيًا يكشف علة ما جاء عليه السياق مباينًا نظائره، ولا شك أن أكثر المفسرين يسوق (التفنن) جوابًا عن سؤال الغرض من العدول عن التكرار الذي

---

(١) الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن: ص٢٨٧.

يقتضيه الظاهر، ولكنهم يعللون التفنن بما يشعر أنه أسلوب لا غرض، فهم يعدونه من سنن العرب وعادات البلغاء، ويعدون له أغراضًا كالتنشيط والإعجاز بالاقتدار على التصرف في وجوه القول.. ويؤكد بعضهم على وجود نكتة معنوية خاصة به في كل مقام، ولكن عدّ التفنن مجرد أسلوب لا يضيف شيئًا، لأن التفنن جوابًا عن علة التنويع لا يدل فقط على معنى التنويع، وإلا صار أشبه بـ (الدور)، إنما يدل على جملة من الأغراض تلازم كل تفنن، ويلازمها في كل مقام نكتة معنوية خاصة، فالتفنن كما يقول الدكتور عبدالعظيم المطعني في نظائره «أقرب إلى التوجيه العام من التحليل الموضوعى الدقيق، الذى يكشف عن السرِّ في كل ظاهرة من ظواهر التعبير»[1]، وقياسًا على مذهب ابن عاشور في الفواصل؛ يمكن اعتبار التفنن فرعًا عن الفصاحة لا البلاغة[2]، باعتبار البلاغة خالصة لاعتبار اقتضاء المقام، أما الفصاحة فتنفك عن اعتبار المقام، وتنظر إلى الألفاظ مفردة ومركبة على ما جرت عليه سنن العرب استحسانًا واستهجانًا.

فالتفنن إذن أسلوب أو طريقة في الإبانة عن المعنى، ولكنه يتضمن أغراضًا تلازمه في كل مقام يمثل بها النكتة العامة للتنويع بين الأساليب أو للعدول عن تكرار الأسلوب، والأغراض المترتبة على مطلق التغاير هي المقصودة بالحمل على التفنن، خلافًا للأغراض المعنوية المترتبة على الفروق والمناسبات.

أما جعله قسيمًا للأغراض المعنوية، مستقلاً بمقامات تتمحض له، على نحو ما يفهم من قول السيوطي: «قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر ونكتة ذلك إما لكون السياق في كل موضع يقتضي ما وقع فيه كما تقدمت الإشارة إليه، وإما لقصد البداءة والختم به للاعتناء بشأنه، وإما لقصد التفنن في الفصاحة وإخراج الكلام

---

(١) خصائص التعبير: ٢/ ١٥١.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٩/ ٢١٩.

على عدة أساليب»[1]؛ فهذا مما يشكل حمل النظم القرآني عليه كما تقدم. غير أن بعض البلاغيين يعترض على التعليل بالتفنن أصلا، ولا يسوغ الحمل عليه؛ فقد تعقب ابن الأثير تعليل الزمخشري للالتفات بأنه «على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، **وقد تختص مواقعه بفوائد**» [2] قائلاً: «وليس الأمر كما ذكره، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب **إذا لم يكن إلاّ** تطريةً لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليهِ فإن ذلك دليل على أنّ السامع يملُّ من أسلوب واحدٍ فينتقل إلى غيره ليجد نشاطاً للاستماعِ، وهذا قدحٌ في الكلامِ لا وصف له؛ لأنه لو كان حسناً لما مُلِّ، ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يوجد ذلك في الكلام المطوّلِ، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلكِ، لأنه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطابِ ومن الخطاب إلى الغيبةِ في مواضع كثيرة من القرآن الكريمِ، ويكون مجموع الجانبين مما يبلغ عشرة ألفاظِ أو أقل من ذلكِ... والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبةِ أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلاّ لفائدة اقتضته. وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوبٍ إلى أسلوبِ غير أنها لا تُحدُّ بحدٍّ ولا تُضبَط بضابطِ ... »[3].

ويقول الدكتور محمد الصامل في المغايرة بين ترتيب العدل والشفاعة في سورة البقرة [الآيتان: ٤٨، ١٢٣]: «وقد عزا بعضهم هذا الاختلاف إلى التنويع في الأسلوب، أو ما يسمى: التفنن في الكلام، وهذا سببٌ أراه **لا يستقل بنفسه،** لأن التنويع في الأسلوب أو التفنن فيه، إنما يُلجأ إليه لإذهاب السأم والملل عن القارئ، وحاشا أن

(١) الإتقان: ٣/ ٣٩٢.
(٢) الكشاف: ١/ ١٤.
(٣) المثل السائر: ٢/ ١٣٦.

يصف أحدٌ القرآن بذلك، فلا بد من سبب يكون أصلا، ويمكن أن يأتي التنويع سببا آخر متفرعا» (١).

وكلا التعليقين فيه اضطراب لأنه لو كان التفنن مما ينزه القرآن عنه، فليس المحذور استقلاله بنفسه، بل القول به من أصله، والعبارتان ترددتا بين الوجهين: بين الإلحاح على النكتة المعنوية وهو ما يقتضي منع استقلاله، وبين إلزام التفنن انتقاص قدر البيان وهذا يقتضي منع القول به، وهذا الإلزام باطلٌ، لأن وصف المعدول عنه بالإملال لا يُلحق نقصًا بالنظم القرآني، فالمقارنة بين ما أتى عليه النظم وما عدل عنه إنما هو بيان لمزية النظم، وعلى قدر تبين النقص في المعدول عنه يكون استجلاء الكمال في النظم.

لكن مما يجدر التنبيه إليه هنا، أن التنويع ليس هو الأحسن في كل مقام، وإلا لزم منه القول بالسآمة حيث وقع التكرار، والتحقيق أن لكلٍّ مقامه، فالتكرار له أثر على المتلقي يختلف عن أثر التفنن، يقول السكاكي: «ولكل جديد لذة، ولعمري إن التوفيق بين حكم الإلف وبين حكم التكرير أحوج شيء على التأمل فليفعل، لأن الإلف مع الشيء لا يتحصل إلا بتكرره على النفس، ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره شيء عند النفس، وامتنع إذ ذاك نزعها على مألوف، والوجدان يكذب ذلك» (٢).

فالجديد له لذة، والإلف له لذة، ولكلٍّ مقامه الأليق به، والحاصل أن منشأ هذا الاعتراض توهم التلازم بين انتقاص المعدول عنه وانتقاص النظم، أو توهم التعارض بين القول بالتفنن وطلب النكتة المعنوية.

---

(١) من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: ص١٨٦.

(٢) مفتاح العلوم: ص١٩٤.

المطلب الثاني: الأساليب التي حملها الآلوسي على التفنن

يتيح لنا تتبع مواضع الحمل على التفنن عند الآلوسي، وتصنيفها، ومناقشة كلامه فيها، تأطيرًا منهجيًا لمذهبه في التفنن، وقد توسط الآلوسي بين من تجنب الحمل على التفنن كالرازي، ومَن توسع فيه جدًا كابن عاشور، وتعليقاته تصلح أنموذجًا لتحرير القول في التفنن، وليس من هدف الدراسة مناقشة التوجيه البلاغي في كل سياق، واستيفاء القول فيه، إنما الغرض من عرض هذه السياقات الوقوف على الأساليب المحمولة على التغاير، وموقفه من التفنن والنكتة المعنوية في هذه السياقات.

ونشير إلى أن بعض السياقات يتضمن أنواعًا من التفننات منها ما يكون بين الألفاظ والصيغ، ومنها ما يقع في الحذف والتقديم، وكثيرًا ما يقع هذا النمط في القصص والحوارات، وعلى أن الآلوسي كان ينقل عن المفسرين في مناسبات الفروق المعنوية، وربما رجَّح أو أضاف توجيهًا لم يسبق إليه، إلا أنه كان يجد في (التفنن) مخرجًا مما يضيق به من توجيهات لا يرتضيها، ففي المغايرة بين قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [البقرة: ٥٨-٥٩] وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦١-١٦٢] نقل الآلوسي عن الرازي(١) توجيهاته للتغاير بين السياقين، وتعقبه فيها، ثم قال: «**وبالجملة:**

(١) مفاتيح الغيب ٣/ ٥٢٦. وقد ناقش د.محمد نصيف تعقبات الآلوسي في بحث بعنوان (تعقبات الآلوسي=

التفنن في التعبير لم يزل دأب البلغاء، وفيه من الدلالة على رفعة شأن المتكلم ما لا يخفى، والقرآن الكريم مملوء من ذلك، ومن رام بيان سرٍّ لكل ما وقع فيه منه فقد رام ما لا سبيل إليه إلا بالكشف الصحيح والعلم اللدني، والله يؤتي فضله من يشاء، وسبحان من لا يحيط بأسرار كتابه إلا هو» (١)، والآلوسي كثيرًا ما يتعقب توجيهات الرازي إما لبُعدها وتكلفها في نظره، أو لثبوت ما ينقضها عنده، وهو لا يرتضي منهج الرازي في التزام التعليل لكل وجه يأتي عليه السياق، ويرى أن التزام هذا المطلب لا سبيل إليه إلا بالعلم اللدني، وكأن الآلوسي يرى أن القول بالتفنن حيث لا تظهر النكتة المعنوية ملاذٌ آمنٌ، وكلامه وإن كان من حيث الأصل لا غبار عليه، إلا أن الاستناد إلى التفنن في مقام تعقب التوجيهات المعنوية قد يفضي إلى الاكتفاء به والإعراض عن لطائف الفروق والمناسبات.

والحق أننا في طلب دقائق التفسير يجب أن نتوسط بين مسلكين، مسلك لا يرى في الكتاب العزيز مطلبًا إلا المعاني التكليفية العامة، وآخر يخوض بالظنون في أدق المسالك وأخفاها، ليقول في كل شيء شيئًا، دون أن يتحرى لما يقول أصولاً تسنده، ونظائر تعضده، ودون أن يلم بأسباب النزول ووجوه القراءات، والتفسير المأثور، ليتثبت من سلامة التوجيه من المعارِض، وانسجامه مع المقاصد.

ومما نبه عليه الآلوسي في التغاير بين السياقات أنه قد تكون معاني سياق متضمنة في الآخر، فما ذكر هنا صريحًا قد يكون أشير إليه هناك، وهكذا، يقول: «وحكاية الأمر بالتقوى والإطاعة ونفي سؤال الأجر في القصص الخمس وتصديرها بذلك؛ للتنبيه على أن مبنى البعثة هو الدعاء إلى معرفة الحق والطاعة فيما يقرب المدعو إلى

=على توجيهات الرازي للمتشابه اللفظي في آيات الأمر بدخول القرية عرضًا ومناقشة) – مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ذو الحجة ١٤٣٣هـ.

(١) روح المعاني: ١/ ٢٦٩.

الثواب ويبعده من العقاب، وأن الأنبياء عليهم السلام مجتمعون على ذلك وإن اختلفوا في بعض فروع الشرائع المختلفة باختلاف الأزمنة والأعصار، وأنهم عليهم السلام منزهون عن المطامع الدنيوية بالكلية. ولعله لم يسلك هذا المسلك في قصتي موسى وإبراهيم عليهما السلام **تفننًا، مع ذكر ما يشعر بذلك**» [(١)].

ومع ذلك فلكل سياق ما يختص به مما هو أليق بمقامه، لذا يقول في تغاير حكاية دعاء زكريا عليه السلام: «وقال بعضهم: يحتمل تكرر الدعاء والمحاورة واختلاف الأسلوب **للتفنن، مع تضمن كل ما لم يتضمنه الآخر**» [(٢)].

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية: ٣- ٥] قال: «والمغايرة بين ما هنا وما في سورة البقرة ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ الآية [البقرة:١٦٤] للتفنن، والكلام المعجز مملوء منه. وذكر الإمام في ذلك ما لا يهش له السامع فتأمل» [(٣)].

وكثيرًا ما نجد لدى القائلين بالتفنن إلحاحًا على أن التفنن من سنن الفصحاء، وأنه كثيرٌ في القرآن، وكأنهم وهم يثبتونه يردون على فئة تتحاماه وتنزه البيان المعجز عنه، أو تضرب عنه الذكر وتبحر في مناسبات المعاني، كما كان يفعل الرازي، وهو المقصود بقوله: «وذكر الإمام في ذلك ما لا يهش له السامع»، فقد استرسل الرازي في ذكر وجوه التغاير بين السياقين وتوجيهها[(٤)].

(١) روح المعاني: ١٩/ ١٠٩.
(٢) روح المعاني: ١٦/ ٦٧.
(٣) روح المعاني: ٢٥/ ١٤١.
(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٦٧١ .

ونلحظ في مثل هذه السياقات أن المغايرة قد اتسع مداها، وتنوعت ضروبها، وكل مغايرة تناسب مقتضاها، وفي ثنايا بعض التعابير إشارات لدلالات غيرها، وقد يقتضي جمع السياقات اكتمالاً للمعنى المعبر عنه، وقد يقتضي تعددًا للمعاني، إذا تعذر الجمع بينها، ويحمل حينئذٍ على تعدد المواقف، فيختص كل سياق بحكاية موقف.

وبعد فيمكن إجمال الأساليب التي حملها الآلوسي على التفنن فيما يلي:

٢. ١. المغايرة بين الألفاظ:

حمل الآلوسي تغاير المفردات على التفنن، دون أن ينفي الفروق اللغوية أو يقر بالترادف أصلاً مطردًا في نظائره، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢] يقول: «وعبَّر سبحانه هنا بجعل، وفيما تقدم بخلق؛ لاختلاف المقام، أو تفننًا في التعبير كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]» (١).

ويفهم من التخيير بـ (أو) أن التفنن قد يستقل بنفسه توجيهًا للمغايرة، بل صرّح بهذا في تعليقه على قوله تعالى: ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡ وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٞ يَفۡرَحُواْ بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]؛ فقال: «وقد سوّى بينهما في غير هذا الموضع كقوله تعالى: ﴿إِن تُصِبۡكَ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡۖ وَإِن تُصِبۡكَ مُصِيبَةٞ﴾ [التوبة: ٥٠] وقوله سبحانه: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠] والتعبير هنا بالمسّ مع الحسنة وبالإصابة مع السيئة **لمجرد التفنن في التعبير**، وقال بعض المحققين(٢): «الأحسن والأنسب بالمقام ما قيل: إنه للدلالة على إفراطهم في السرور

(١) روح المعاني: ١/ ١٨٧.

(٢) قاله الشهاب في حاشيته: ٢/ ١٩٠ .

والحزن لأن المسّ أقل من الإصابة كما هو الظاهر، فإذا ساءهم أقلّ خير نالهم فغيره أولى منه، وإذا فرحوا بأعظم المصائب مما يرثي له الشامت ويرق الحاسد فغيره أولى، فهم لا ترجى موالاتهم أصلاً فكيف تتخذونهم بطانة؟! والقول بأنه لا يبعد أن يقال: إن ذلك إشارة إلى أن ما يصيبهم من الخير بالنسبة إلى لطف الله تعالى معهم خير قليل، وما يصيبهم من السيئة بالنسبة لما يقابل به من الأجر الجزيل عظيم؛ بعيدٌ كما لا يخفى» (1).

وقوله: «لمجرد التفنن» خلاف ما يفهم من مذهبه في مواضع أخرى، إلاَّ أن مثل هذا التأكيد على (التفنن) ردةُ فعل لتوجيه يستبعده الآلوسي، ويضيق به ذرعًا ولا سيما أنه مما يُنسب إلى بعض المحققين كما يقول!

ولكنه في سياق آخر يسترسل في طلب النكتة المعنوية، ويسوق التفنن بصيغة التمريض (ربما يُقال) وكأنه لما ظهر له قوة التوجيه السياقي، لم يجد للتفنن مكانًا في بلاغة الآية! يقول في قوله تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]: «وإنما عبر بالقلوب هنا كما قيل: لأن التمحيص متعلق بالاعتقاد على ما أشرنا إليه، وقد شاع استعمال القلب مع ذلك فيقال: اعتقد بقلبه. ولا تكاد تسمعهم يقولون اعتقد بصدره أو آمن بصدره، وفي القرآن ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة:٢٢] وليس فيه: كتب في صدورهم الإيمان. نعم يذكر الصدر مع الإسلام كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الزمر:٢٢] ومن هنا قال بعض السادات: القلب مقر الإيمان، والصدر محل الإسلام، والفؤاد مشرق المشاهدة، واللُّبُّ مقام التوحيد الحقيقي، ولعل الآية على هذا تؤول إلى قولنا ليبتلي إسلامكم وليمحص إيمانكم، وربما يُقال:

(١) روح المعاني: ٤/ ٤٠.

عبر بذلك مع التعبير فيما قبل بالصدور للتفنن بناء على أن المراد بالجمعين واحد»[١]، ولا شك أن التسوية بين الجمعين غلط، وتعليق التفنن بها إشكال مركب، لأنه وهم على وهم، فأصل التسوية وهم، والتعليق عليها في حد ذاته وهم، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴾ [النساء:٨٥] يقول: «فالتعبير بالنصيب في الشفاعة الحسنة، وبالكفل في الشفاعة السيئة للتفنن، وفرّق بينهما بعض المحققين بأن النصيب يشمل الزيادة، والكفل هو المثل المساوي، فاختيار النصيب أولاً لأن جزاء الحسنة يضاعف والكفل ثانيًا لأن من جاء بالسيئة لا يجزى إلا مثلها، ففي الآية إشارة إلى لطف الله تعالى بعباده، وقال بعضهم: إن الكفل وإن كان بمعنى النصيب إلا أنه غلب في الشرِّ، ونَدر في غيره كقوله تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨] فلذا خُص بالسيئة تطريةً، وهربًا من التكرار» [٢].

هذه العبارة نقلها الآلوسي عن حاشية الشهاب[٣]، وتعليل التفنن بالعدول عن التكرار بيّن، إلا أن التعبير بالهرب مما لا يليق بالكتاب العزيز، لأنه يجعل العدول هنا كالضرورة في الشعر، والتطرية كما قال الشهاب: «تجديد أسلوبه وإبراز عرائس المعاني في حلة بعد حلة» [٤]، وجعلها فائدة من جهة الكلام مستقلة عن التنشيط الذي هو فائدة من جهة المخاطب.

وفي قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧] قال: «ومعنى الجملتين: إني ما دمت فيهم كنتُ

---

(١) روح المعاني: ٤/ ٩٨.

(٢) روح المعاني: ٥/ ٩٨.

(٣) حاشية الشهاب: ٣/ ١٦١، وتكرر تعبيره بالهرب من التكرار في مواضع: ٦/ ٦٦، ٣٨٥.

(٤) حاشية الشهاب: ١/ ١١٢ .

مشاهدًا لأحوالهم فيمكن لي بيانُها، فلما توفيتني كنتَ أنتَ المشاهدَ لذلك لا غيرك، فلا أعلم حالهم ولا يمكنني بيانها، ولا يخفى أن الأول أوفق بالمقام، وقد نصَّ بعض المحققين(١) أن الرقيب والشهيد هنا بمعنى واحد، وهو ما فسر به الشهيد أولاً، ولكن تفنن في العبارة ليميز بين الشهيدين والرقيبين، لأن كونه عليه الصلاة والسلام رقيبًا ليس كالرقيب الذي يمنع ويُلزم به كالشاهد على المشهود عليه، ومنعه بمجرد القول وأنه تعالى شأنه هو الذي يمنع منع إلزام بالأدلة والبينات»(٢).

ومما حمله الآلوسي على التفنن المغايرة بين الإتيان والمجيء، ففي قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] يقول: «والظاهر أنه لا فرق بين الإتيان والمجيء، وأن الجمع بينهما للتفنن والبُعد عن التكرار اللفظي، فإن الطباع مجبولة على معاداة المعادات، ولذلك جيء بأن المصدرية أولاً، وبما أختِها ثانيًا. وذكر الجلال السيوطي في الفرق بينهما أن الإتيان يستعمل في المعاني والأزمان، والمجيء في الجواهر والأعيان، وهو غير ظاهر هنا إلا أن **يُتكلف**، ونقل عن الراغب في الفرق بينهما أن الإتيان هو المجيء بسهولة، فهو أخصُّ من مطلق المجيء وهو كسابقه هنا أيضًا»(٣). أي هو متكلفٌ كالتفريق الذي قال به السيوطي.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] يقول: «والمشهور أن الإتيان والمجيء بمعنى، لكن عبر أولاً بالإتيان، وثانيًا بالمجيء للتفنن وكراهة أن يتحدَّ ما ينسب إليه عز وجل وما ينسب إليهم لفظًا، مع كون ما أتوا به في غاية القبح والبطلان وما جاء به سبحانه في غاية الحقية والحسن،

(١) هذا هو قول الشهاب في حاشيته: ٣/ ٣٠٤ .
(٢) روح المعاني: ٧/ ٦٩.
(٣) روح المعاني: ٩/ ٣٠.

وفرّق الراغب...» ونقل قول الراغب الذي لم يرتضه في السياق السابق، إلا أنه فرّع عليه نكتة للمغايرة في هذا السياق فقال: «ولعل في التعبير بالإتيان أولاً والمجيء ثانيًا على هذا إشارة إلى أن ما يأتون به من الأمثال في نفسه من الأمور التي تتخيل بسهولة ولا تحتاج إلى إعمال فكر، بخلاف ما يكون في مقابلته فإنه في نفسه من الأمور العقلية التي صقلها الفكر فلا يجد أحد سبيلاً إلى ردها والطعن فيها، أو إلى أن فعلهم لخروجه عن حيز القبول منزل منزلة العدم حتى كأنهم لم يتحقق منهم القصد دون الحصول، بخلاف ما كان من قبله عز وجل فتأمل والله تعالى أعلم بأسرار كتابه».

وهنا نلمح في موقف الآلوسي ترددًا في قبول التفريق، وتوجيه السياق من خلاله توجيهًا بعيدًا عن التكلف، سالمًا من المعارض، وكأن (التفنن) الذي هو بمنزلة النكتة العامة للمغايرة ملاذ آمن حيث لا تطمئن النفس للنكات المعنوية المبنية على الفروق الدلالية الدقيقة.

وفي قوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] اكتفى بنقل عبارة الشهاب: «وذكر المشيئة في أحدهما والإرادة في الآخر إن قيل بترادفهما تفنن» [(١)].

والإشكال هنا في تعليق التفنن بالترادف، إذ مفهومه أن إثبات الفروق يمنع القول بالتفنن، لأنه لا فائدة من الحمل على التفنن إن كان للفروق مناسبات مطردة غير متكلفة.

وفي قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢] يقول: «ولعل تخصيص الوصفين لما في القرآن الجليل من الإعجاز وأنواع العلوم التي يضيق عن الإحاطة بها نطاق الأفهام، أو هو على نحو تخصيص الوصفين فيما سبق، فإن شأن

---

(١) حاشية الشهاب: ٦/ ١٩، روح المعاني: ١٥/ ٤٦.

البليغ علمه بالأشياء أن يكون حكيمًا، إلا أنه قيل ﴿الْعَلِيمِ﴾ دون الحكيم تفننًا» [(١)].

وظاهر كلامه هنا أن المقام يقتضي شيئًا لكن عدل عنه تفننًا، وهذا ما لا يمكن قبوله، والأقرب تأوله بأن مراده ظاهر المقام لا حقيقته، أو نظائره لا عينه، والغريب أنه قدم بين يديه توجيهًا معنويًا، فيه شيء من الإجمال، لكنه أتبعه بنقيضه على التخيير، ولم يحرر أو يرجح، ولا يخفى على المتتبع لموقف الآلوسي من التفنن أن حالة التردد والتوقف كانت تعتريه كثيرًا فيطمئن إلى القول بالتفنن، ويتردد في موقفه من طلب التوجيه المعنوي تارة، ومما بين يديه من توجيهات معنوية تارة أخرى.

وفي المغايرة بين﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ﴾ و﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾[الواقعة:٨،٢٧] قال: «والظاهر أن التعبير بالميمنة فيما مرّ وباليمين هنا للتفنن» [(٢)] ونقل بعده توجيهًا لم يعلق عليه.

٢ . ٢ . المغايرة بين العطف والاسئناف:

في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] يقول الآلوسي: «وجيء بالواو العاطفة في ﴿وَقالَ الْمَلأُ﴾ هنا، ولم يُجأ بها بل جيء بالجملة مستأنفة استئنافا بيانيًا في موضع آخر[(٣)] ؛ لأن ما نحن فيه حكاية لتفاوت ما بين المقالتين، أعني مقالة المرسل ومقالة المرسل إليهم، لا حكاية المقاولة، لأن المرسل إليهم قالوا ما قالوا بعضهم لبعض، وظاهر إباء ذلك الاستئناف، وأما هنالك فيحق الاستئناف لأنه في حكاية المقاولة بين المرسل والمرسل إليهم، واستدعاء مقام المخاطبة ذلك بيّنٌ. كذا في الكشف، ولا يحسم مادة السؤال إذ يقال

---

(١) روح المعاني: ٢٤/ ٤١.

(٢) روح المعاني: ٢٧/ ١٣١.

(٣) الآيات من سورة الأعراف:[٦٠، ٦٦، ٧٥، ٨٨، ١٠٩].

معه : لم حكى هنالك المقاولة وهنا التفاوت بين المقالتين ولم يعكس؟ ومثل هذا يرد على من علل الذكر هنا والترك هناك بالتفنن بأن يقال: إنه لو عكس بأن ترك هنا وذكر هناك لحصل التفنن أيضًا، وأنا لم يظهر لي السرُّ في ذلك، وأمَّا الإتيان بالواو هنا والفاء في ﴿فَقَالَ الْمَلأُ﴾ في قصة نوح عليه السلام فقد قيل: لعله لأن كلام الملأ هنا لم يتصل بكلام رسولهم بخلاف كلام قوم نوح عليه السلام، والله تعالى أعلم بحقائق الأمور» [1].

هنا ينقل الآلوسي القول بالتفنن، ونكتة معنوية لا يستشكلها في ذاتها، بل يراها مع التفنن غير كافيين في التوجيه، فالتفنن حاصل بعكس ما عليه النظم، فهو إذن لا يكفي، حتى يكون معه ما يبين سرَّ اختصاص كل سياق بنظمه، والنكتة المعنوية غير مرتبطة بالمقام ارتباطًا يظهر المناسبة، ثم ينفي علمه هو بها، تاركًا السؤال مفتوحًا، مؤكدًا أن ثمة نكتة تربط الفرق بالسياق.

٢. ٣. الالتفات بين جهات الإضمار:

الالتفات بين جهات الإضمار من أهم أساليب التفنن، وعليه نبه الزمخشري، وتبعه جمهور المفسرين البلاغيين، وأشهر شواهده قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وفيه يقول الآلوسي: «وقد ازدحمت فيه أذهان العلماء بعد بيان نكتته العامة، وهي: التفنن في الكلام، والعدول من أسلوب إلى آخر؛ تطريةً له وتنشيطًا للسامع» [2]، ثم أفاض في النكات المعنوية المناسبة للمقام. وظاهر هنا أنه يعدُّ التفنن نكتة عامة، ويطلب إلى جوارها نكتة أو نكاتًا خاصة بالمقام.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ

(١) روح المعاني: ١٨/ ٢٩.

(٢) روح المعاني: ١/ ٨٨.

فِي ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠] يقول: «والالتفات إلى التكلم للافتنان، مع ما فيه من الرمز إلى اختلاف مبدأ فِعليه السابق واللاحق» (١)، أي فِعلي اللعن والتوبة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣] يقول: «وفي هذا الالتفات بعد الالتفات الأول: افتنان في أساليب البلاغة، وتفخيم للشأن، وتعظيم للأمر»(٢). ولا شك أن في الالتفات تعظيمًا للكلام، لأنه نقل له من هيئة إلى هيئة، كالالتفات بالوجه أو تغيير هيئة الجلسة أثناء الحديث، وهو من وسائل التنبيه على المعاني، وإعطائها اهتمامًا أكبر مما لو استرسلت على النحو الذي كان عليه السياق.

٢. ٤. الاختلاف بين أزمنة الفعل:

في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢١-٢٢] يقول: «وفيه أيضًا أنه جاءت الصلة هنا بلفظ الماضي، وفيما تقدم بلفظ المضارع على سبيل التفنن في الفصاحة، لأن المبتدأ في معنى اسم الشرط والماضي كالمضارع في اسم الشرط فكذلك فيما أشبهه، ولذا قال النحويون: إذا وقع الماضي صلة أو صفة لنكرة عامة احتمل أن يراد به المضي وأن يراد به الاستقبال» (٣).

(١) روح المعاني: ٢/ ٢٨.
(٢) روح المعاني: ١٠/ ٤٩.
(٣) روح المعاني: ١٣/ ١٤١.

وتعليل الحمل على التفنن بالتسوية بين الصغيتين محل إشكال، لأن مآله إسقاط المناسبة المعنوية، ولا حاجة إليه أصلاً لأن التفنن بمثابة النكتة العامة، وليس من شرطه الترادف، أو نفي الفروق الدلالية.

٢. ٥. عود الضمير بين التذكير والتأنيث:

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (٧٢) فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ [البقرة:٧٢-٧٣] يقول: «وذكر هذا الضمير- مع سبق التأنيث- تفننًا، أو تمييزًا بين هذا الضمير والضمير الذي بعده توضيحًا» (١).

وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا (١١) إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان:١١-١٢]، يقول : «والتأنيث باعتبار النار، وقيل لأنه علم لجهنم كما روي عن الحسن، وفيه أنه لو كان كذلك لامتنع دخول أل عليه، ولمنع من الصرف للتأنيث والعلمية. وأجيب بأن دخول أل للمح الصفة وهي تدخل الأعلام لذلك كالحسن والعباس، وبأنه صرف للتناسب ورعاية الفاصلة. أو لتأويله بالمكان، وتأنيثه هنا للتفنن» (٢).

والتغاير في الإضمار يختلف إن كان مرجع الضمير مقدرًا بما يحتمل التذكير والتأنيث، أو كان المرجع مقدرًا مع التذكير بلفظ ومع التأنيث بآخر، وكلاهما فيه تفننٌ، وله في كل مقام مناسبة معنوية. وحمل تأنيث (السعير) على التفنن ليس من هذا ولا ذاك، لأن تأنيثها وتأنيث (النار) و(جهنم) مطرد في الكتاب العزيز، فلا مدخل للمغايرة فيه إلا بإثبات أولوية التذكير، فيكون في العدول عنه ما يلحق بالتفنن، باعتبار الجمع بين تأنيثه اقتضاء ظاهره التذكير، وهو بعيد.

---

(١) روح المعاني: ١/ ٢٩٣.

(٢) روح المعاني: ١٨/ ٢٤٢.

٢. ٦. المغايرة بين صيغ الكم:

في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة:٧] يقول: «ووحد السمع مع أنه متعدد في الواقع، ومقتضى الانتظام بالسباق واللحاق أن يجري على نمطهما؛ للاختصار والتفنن مع الإشارة إلى نكتة، هي أن مدركاته نوع واحد ومدركاتهما مختلفة، وكثيرًا ما يعتبر البلغاء مثل ذلك»(١) .

وفي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۖ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران:٢٤] يقول: «وجاء هنا ﴿مَعْدُوداتٍ﴾ بصيغة الجمع دون ما في البقرة فإنه ﴿مَعْدُودَةً﴾ [البقرة:٨٠] بصيغة المفرد تفننًا في التعبير، وذلك لأن جمع التكسير لغير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة تارة ومعاملة جمع الإناث أخرى، فيقال: هذه جبال راسية، وإن شئت قلت راسيات»(٢) .

وفي قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَـٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥-٩٦] يقول: «وأما ما قيل من إفراد الدرجة أولاً لأن المراد هناك تفضيل كل مجاهد، والجمع ثانيًا لأن المراد فيه تفضيل الجمع ففي الدرجات مقابلة الجمع بالجمع، فلكل مجاهد درجة، ومآل العبارتين واحد والاختلاف تفنن، فمن الكلام الملفوظ لا من اللوح المحفوظ... »(٣). ورفض التفنن هنا لا لذاته، بل لما بني عليه من تأويل يقضي بالتسوية بين الإفراد والجمع، إلا أن الآلوسي استرسل في هذا السياق في طلب النكات المعنوية لهذه المغايرة ومناقشتها.

(١) روح المعاني: ١/ ١٣٥.
(٢) روح المعاني: ٣/ ١١١.
(٣) روح المعاني: ٥/ ١٢٣.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٢ وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ ﴾ [الأعراف: ١٨٢-١٨٣] يقول: «ويلوح بذلك تغيير التعبير بتوحيد الضمير مع ما فيه من الافتنان المنبئ عن مزيد الاعتناء بمضمون الكلام لابتنائه على تجديد القصة والعزيمة، وجعله غير واحد داخلاً في حكمها، ولا يخفى التوحيد حينئذ، وقيل: إنه كلام مستأنف أي وأنا أملي لهم، والخروج من ذلك الضمير إلى ضمير المتكلم المفرد شبيه الالتفات واستظهر أنه من التلوين»(١)، والتوجيه الأخير منقول عن الشهاب(٢)، والتلوين عنده هو التفنن كما تقدم.

٢ . ٧. التقديم والتأخير:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ﴾ وقوله: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣] يقول: «وقد تفنن في التعبير فجاءت الشفاعة أولاً بلفظ القبول، متقدمةً على العدل، وهنا بلفظ النفع متأخرَة عنه، ولعله كما قيل إشارة إلى انتفاء أصل الشيء وانتفاء ما يترتب عليه، وأعطى المقدم وجودًا تقدمه ذكرًا، والمتأخر وجودًا تأخره ذكرًا... » (٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١٣٦] يقول: «وتقديم الرسول فيما سبق لذكر الكتاب بعنوان كونه منزلاً عليه، وتقديم الملائكة والكتب على الرسل لأنهم وسائط بين الله عز وجل وبين الرسل في إنزال الكتب، وقيل: اختلاف الترتيب في الموضعين من باب التفنن في الأساليب، والزيادة في الثاني لمجرد المبالغة» (٤).

(١) روح المعاني: ٩/ ١٢٧.

(٢) حاشية الشهاب: ٤/ ٢٣٩.

(٣) روح المعاني: ١/ ٢٧٣.

(٤) روح المعاني: ٥/ ١٧٠.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر: ٥٨] يقول: «وفي مثله طرق: أن يجاور كل ما يناسبه كما هنا، وأن يقدم ما يقابل الأول ويؤخر ما يقابل الآخر كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩- ٢١] وأن يؤخر المتقابلان كالأعمى والأصم والسميع والبصير، وكل ذلك من باب التفنن في البلاغة وأساليب الكلام» (١).

٢. ٨. تناوب حروف المعاني:

في قوله تعالى: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٨٤] يقول: «والتحقيق أنه لا فرق بين المعدى بإلى والمعدى بعلى إلا بالاعتبار ، فإن اعتبرت مبدأه عديته بعلى لأنه فوقاني، وإن اعتبرت انتهاءه إلى من هو له عديته بإلى، ويلاحظ أحد الاعتبارين تارة والآخر أخرى تفننًا بالعبارة، وفرَّق الراغب بأن ما كان واصلاً من الملأ الأعلى بلا واسطة كان لفظ على المختص بالعلو أولى به، وما لم يكن كذلك كان لفظ إلى المختص بالإيصال أولى به، وقيل: أنزل عليه يحمل على أمر المنزل عليه أن يبلغه غيره، وأنزل إليه يحمل على ما خُصَّ به نفسه لأن إليه انتهاء الإنزال، وكلا القولين لا يخلو عن نظر»(٢)، ولم يبين الآلوسي وجه الإشكال في هذين القولين، إنما أشار إلى عدم اقتناعه بهما، واكتفى بالحمل على التفنن.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥] يقول: «وقد جمع هنا بين صلتيه: إلى واللام تفننًا، وإشارة بإلى إلى معنى الانتهاء، وباللام

(١) روح المعاني: ٢٤/ ٧٩.
(٢) روح المعاني: ٣/ ٢١٥.

للدلالة على أن المنتهى غاية للهداية، وأنها لم تتوجه إليه على سبيل الاتفاق، بل على قصد من الفعل وجعله ثمرة له، ولذلك عُدّي بها ما أسند إليه سبحانه كما ترى» (١).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ ﴾ [فصلت:٥] يقول: «لا فرق في المعنى بين قلوبنا في أكنة وعلى قلوبنا أكنة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ﴾ [الكهف:٥٧] ولو قيل: «إنا جعلنا قلوبهم في أكنة لم يختلف المعنى، فالمطابقة حاصلة من حيث المعنى، والمطابيع من العرب لا يراعون الطباق والملاحظة إلا في المعاني، واختصاص كل من العبارتين بموضعه للتفنن، على أنه لما كان منسوبًا إلى الله تعالى في سورة بني إسرائيل والكهف كان معنى الاستعلاء والقهر أنسب، وهاهنا لما كان حكاية عن مقالهم كان معنى الاحتواء أقرب، كذا حققه بعض الأجلة ودغدغ فيه» (٢).

ويُشكِل قولُه «واختصاص كل من العبارتين بموضعه للتفنن» إذا يفهم منه إقحام التفنن في الجواب عن خصوصية كل سياق بما جاء عليه، وهذا خلاف ما نبه عليه الآلوسي -والخفاجي من قبله- من أن التفنن إنما يصلح جوابًا عن مطلق المغايرة، دون الخصوصيات التي اقتضت الاختيار في كل سياق دون العكس.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوۡنَهُۥٓ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الجمعة: ٧] يقول: «وجاء نفي هذا التمني في آية أخرى [البقرة:٩٥] بلن وهو من باب التفنن، على القول المشهور في أن كلا من لا ولن لنفي المستقبل من غير تأكيد، ومن قال: بإفادة لن التأكيد فوجه اختصاص التوكيد عنده بذلك الموضع أنهم ادعوا الاختصاص دون الناس في الموضعين»(٣).

---

(١) روح المعاني: ١١/ ١١٤.

(٢) روح المعاني: ٢٤/ ٩٦. والتعبير بالدغدغة ورد في تفسير الآلوسي في نحو خمسين موضعًا وتحتاج إلى تتبع لتحرير مقصوده بها، وليس هذا مقامه.

(٣) روح المعاني: ٢٨/ ٩٦.

٢. ٩. المغايرة في وجوه تعدية الفعل:

في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود:٧] قال: «وقد صرَّح غير واحد بجريانه في ذلك وجعله ثمة مستعارًا لمعنى العلم، والفعل إذ تجوز به عن معنى فعل آخر عمل عمله وجرى عليه حكمه، و (علم) لا يعلق عن المفعول الثاني فكذا ما هو بمعناه فيكون قد سلك في كل من الموضعين مسلكًا تفننًا، وكثيرًا ما يفعل ذلك في كتابه، ولعله لم يعكس الأمر؛ لأن ما فعله في كلٍّ أنسب بما قبله من خلق السماوات والأرض وما فيها من النعم والمنافع وخلق الموت والحياة، ولا يخفى أن هذا قريبٌ مما تقدم وفيه ما فيه» [(١)].

٢. ١٠. المغايرة بين التعريف والتنكير:

في قوله تعالى: ﴿ حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الجاثية: ١، ٢] يقول: «وجوز جار الله جعل ﴿حمٓ﴾ مبتدأ بتقدير مضاف أي: تنزيل حم. و﴿تَنزِيلُ﴾ المذكور: خبره. و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ صلته، وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر إيذانًا بأنه الكتاب الكامل إن أريد بالكتاب السورة، وفيه تفخيم ليس في ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [فصلت: ١، ٢]، ولهذا لما لم يُراعَ في (حم السجدة) هذه النكتة عقب بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ﴾ [فصلت: ٣] ليفيد هذه الفائدة، مع التفنن في العبارة» [(٢)].

  

(١) روح المعاني: ١١/ ١١.

(٢) روح المعاني: ٢٥/ ١٣٨.

المطلب الثالث: بلاغة التفنن وتأثيره في النظم

نقف في هذا المطلب على التأثير البلاغي للتفنن، منفكًا عن النكتة المعنوية الخاصة، لأن القول بالتفنن إذا لم يستقل بأثر بلاغي، فلا قيمة للقول به إن كان الباعث عليه مجرد خفاء النكتة المعنوية، فالتفنن وإن كان لا يستقل بتوجيه السياق إلا أنه أسلوب قائم بذاته، يتطلبه المقام، فيلقي بظلاله على السياق، ويؤم به النظم مقاصد لا تتأتى لولاه، ونستطيع أن نجمل ما تفرق من إشارات البلاغيين إلى أثر (التفنن) في أربع قضايا، هي: ملامح الإعجاز، والإحاطة بالمعنى، والتنبيه على موضع الاهتمام، وتنشيط المخاطب، والوقوف عندها في كل سياق يضيف إلى التحليل البلاغي معطيات تثري مستنبطاته، وتكشف طرفًا من أسراره.

٣. ١. ملامح الإعجاز:

مدار الإعجاز على ما يظهر به الفرق بين كلام الله المتحدى به وكلام فصحاء البشر، فكل ملحظ في نظم الكلام أو معانيه تنقطع دونه أطماع البشر فهو ملمح إعجازي، ويتجلى وجه الإعجاز في التفنن من وجهين: **الأول:** أن التصرف في وجوه البيان عن حقيقة واحدة بألفاظ وأساليب وصور مختلفة، مع ما ينطوي عليه كل وجه من دقائق هي أليق بسياقه وأنسب لمقامه أمرٌ تنقطع دونه الأطماع، وتحار فيه الأفكار، وقد عدّ الباقلاني في وجوه إعجاز القرآن «أن عجيب نظمه، وبديع تأليفه لا يتفاوت ولا يتباين، على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها» وأنه «على اختلاف فنونه وما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة والطرق المختلفة؛ يجعل المختلف كالمؤتلف، والمتباين كالمتناسب، والمتنافر في الأفراد إلى حد الآحاد» (١)، ولذا قال الآلوسي: «وفيه من الدلالة على رفعة شأن المتكلم ما لا يخفى» (٢)، وفي

(١) إعجاز القرآن: ص٣٦، ٣٨.

(٢) روح المعاني: ١/ ٢٦٩.

هذا يقول الحق جل شأنه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

الثاني: أنه لما عجزوا أن يأتوا بمثل سورة منه، تم إظهار عجزهم بالمقطعات في فواتحه كأنه ينثر مادته بين أيديهم لينظموا منها إن استطاعوا؛ ثم جاء هو بالمتشابه والنظائر، وتفنن في تصريف القول فيها، على وجه لا يستثقل فيه ما ذُكر مقارنة بما حُذف، ولا يفتقد ما طُوي مقارنة بما نُشر، ولا يلتبس ما قُدِّم بما أُخِّر، بل تتيح لطائف الفروقات دقائق الاستنباطات، وتتداعى المعاني، ويسيل كل وادٍ بقدره، فإذا كانوا قد عجزوا عن أن يأتوا بمثل سورة واحدة منه، فأي عجز وحيرة وإبلاس يغشاهم وهم يرون تفنن بيانه عن مقاصده، وتلون أساليبه بمقتضيات مقاماته، وانتظام سمته، وتناسب أجزائه على امتداد سياقاته وتداخلها وتشابهها، يقول الزركشي عن المتشابه: «وحكمته التصرف في الكلام وإتيانه على ضروب ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك مبتدأً به ومكررًا» (١).

ويقول الشهاب: النكتة العامة في الالتفات من جهة المتكلم «التصرّف في وجوه الكلام وإظهار القدرة عليها، ولذا قال ابن جني رحمه الله إنه شجاعة العربية» (٢).

ويقول ابن عاشور: «تكرير الكلام في الغرض الواحد من شأنه أن يثقل على البليغ، فإذا جاء اللاحق منه إثر السابق مع تفنن في المعاني باختلاف طرق أدائها من مجاز أو استعارات أو كناية. وتفنن الألفاظ وتراكيبها بما تقتضيه الفصاحة وسعة اللغة باستعمال المترادفات، وتفنن المحسنات البديعية المعنوية واللفظية ونحو ذلك، كان من الحدود القصوى في البلاغة، فذلك وجه من وجوه الإعجاز»(٣).

(١) البرهان: ١/ ١١٢.
(٢) حاشية الشهاب: ١/ ١١٢.
(٣) التحرير والتنوير: ١/ ٦٨.

ويقول أيضاً: «حدُّ الإعجاز مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقبل التفاوت، ويجوز مع ذلك أن يكون بعض الكلام المعجز مشتملا على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن كالجناس والمبالغة، أو تتعلق بزيادة الفصاحة، أو بالتفنن» (١).

ولذا عدَّ القاسمي في العلوم التي اعتنت بها العرب فأعجزهم القرآن فيها: «التفنن في علم فنون البلاغة، والخوض في وجوه الفصاحة، والتصرف في أساليب الكلام، وهو أعظم منتحلاتهم، فجاءهم بما أعجزهم» (٢).

٣. ٢. الإحاطة بالمعنى:

من شأن توارد الدوال المختلفة على المعنى أن تتضافر في بيانه، لأن المقامات تختلف باختلاف ملابساتها من مقاصد الخطاب وأحوال المخاطبين، يقول ابن قتيبة: «فالخطيب من العرب، إذا ارتجل كلامًا... لم يأت به من وادٍ واحد، بل يفتنّ: فيختصر تارة إرادة التخفيف، ويطيل تارة إرادة الإفهام، ويكرّر تارة إرادة التوكيد، ويخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجميين، ويشير إلى الشيء ويكني عن الشيء، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال، وقدر الحفل، وكثرة الحشد، وجلالة المقام»(٣).

فتنوع الأساليب يستوعب ألوان المقاصد، وأحوال المخاطبين، ويحيط بالمعنى من زوايا مختلفة، فيكرُّ عليه كل مرة من جهة، يقول الشوكاني: «ونقله من أسلوب إلى أسلوب لتكون الموعظة أظهر والحجة أبين، والقبول أتم»(٤). ويقول ابن

(١) التحرير والتنوير: ١/ ٦٣.
(٢) محاسن التأويل: ١/ ٨٧.
(٣) تأويل مشكل القرآن: ص١٣.
(٤) فتح القدير: ٢/ ٥٥٩.

عاشور: «والمخالفة بين الآيتين تفنن، ولئلا تخلو إعادة الآية من فائدة زائدة، كما هو عادة القرآن في القصص المكررة» (١).

وتأمل كيف أن جمع أطراف قصة من قصص القرآن، إذا لوحظ فيه لطائف المناسبات يحصل به تكامل المشهد، مع ما في نثر الإشارات على السياقات، والمراوحة بين التكرار والتفنن، من إحكام للمعاني على مقتضى الأغراض، وإحاطة بملابسات الحدث دون إطالة تُمل، أو تقصير يُخل، فيقع كل ذلك موقعه في صدور العارفين بالبيان، يقول ابن عاشور: «وهذا من التفنن البديع في الكلام، ليضع السامع كل فن منه في قراره، ومثلهم من يتفطن لهذه الخصائص» (٢).

٣. ٣. التنبيه على مواضع الاهتمام:

قال الطيبي: «واعلم أن كل عدول عن الظاهر من البليغ، سواء كان التفاتًا أو غيره، تنبيهٌ على مكان لطيفة مثارها مقتضى المقام» (٣). وعلى هذا فالمغايرة تثير أسئلة عليها مدار الدلالات والإشارات: لِمَ عدل عن كذا إلى كذا؟ ما خصوصية هذا وما خصوصية هذا؟ ما الذي اقتضى كل وجه في سياقه؟

ولو أن الكلام جاء على هيئة واحدة لما تفطن المخاطب إلى تلك الخصوصيات، التي منها ما استودع فيما عدل إليه النظم، ومنها ما استودع في قرائنه وسياقاته التي دلَّ هو عليها، وحسبك هذه الخصوصيات وما انطوت عليه من لطائف حاديًا للتدبر والغوص في أسرار الكتاب العزيز.

وقد أشار الآلوسي إلى أن التفنن بالالتفات فيه (تفخيم للشأن، وتعظيم للأمر) كما تقدم.

(١) التحرير والتنوير: ٢٤/ ٣٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٢٧٠.

(٣) فتوح الغيب: حاشية ٢/ ٢٨٥.

٣. ٤. تنشيط المخاطب:

لعل أكثر ما دار عليه كلام البلاغيين في أثر التفنن ما يتعلق بالمخاطب، يقول الزمخشري: «وهكذا الافتنان في الحديث، والخروج فيه من صنف إلى صنف، يستفتح الآذان للاستماع، ويستهش الأنفس للقبول» (١).

وإلى هذا المعنى أشار حازم في مقام يصح استدعاؤه لما نحن بصدده، قال: «ولما كانت النفوس تحب الافتنان في مذاهب الكلام، وترتاح للنقلة من بعض ذلك إلى بعض، ليتجدد نشاطها بتجدد الكلام عليها، وكانت معاونة الشيء على تحصيل الغاية المقصودة به بما يجدي في ذلك جدواه أدعى إلى تحصيلها من ترك المعاونة، كانت المراوحة بين المعاني الشعرية والمعاني الخطابية أعود براحة النفس، وأعون على تحصيل الغرض المقصود»(٢).

وهذا المعنى فرع عن تيسير القرآن للذكر، فإنه ميسر في حفظه وفهمه وتدبره، وهو أكمل خطاب صلة بمخاطبيه، ومراعاة لأحوالهم، يقول ابن عاشور: «وفي هذا التفنن والتنقل مناسبات بين المنتقل منه والمنتقل إليه هي في منتهى الرقة والبداعة، بحيث لا يشعر سامعه وقارئه بانتقاله إلا عند حصوله. وذلك التفنن مما يعين على استماع السامعين ويدفع سآمة الإطالة عنهم، فإن من أغراض القرآن استكثار أزمان قراءته كما قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل:٢٠] فقوله ﴿مَا تَيَسَّرَ﴾ يقتضي الاستكثار بقدر التيسر، وفي تناسب أقواله وتفنن أغراضه مجلبة لذلك التيسير وعون على التكثير» (٣).

وليس تنشيط المخاطب مقصورًا على دفع السآمة، وتجديد الرغبة، بل وراء ذلك

---

(١) الكشاف: ١/ ٨٩.

(٢) منهاج البلغاء ص٣٦١، وينظر منه: ص٢٩٥.

(٣) التحرير والتنوير.

معنى آخر نستعيره من قول الدكتور إبراهيم الخولي في الجناس: «ومدار الحسن في الجناس على تحريك خيال السامع، وشحذ إدراكه، وتنبيه فكره، وإشراكه في صنع المعنى»(١)، إذ شأن العدول أن ينبه على موضع اهتمام، ويقود الفكر إلى مناط استلهام، ولو أرسل الكلام على إلف المخاطب لم يكن فيه ما يدفعه إلى البحث والتأمل في سر تصريف القول، وافتنان أساليبه.

  

(١) مقتضى الحال: ص٢٩٨.

الخاتمة

لعل هذا البحث يثير اهتمام باحث فيستوعب مذاهب البلاغيين في التفنن، ويناقش سياقاته عندهم، ويحرر القول في قضاياه، في أطروحة علمية تتسع لما ضاق عنه هذا المقام، وحسبي أنني اجتهدت في تحرير مفهوم (التفنن) وعرض آراء البلاغيين فيه، وعلاقته بالنكتة المعنوية، وما يورد عليه من إشكالات، ثم جمعت سياقاته عند الإمام الآلوسي رحمه الله ، وصنفتها بغية تحرير مذهبه في التفنن عنده، وما حمله عليه من صور التغاير والعدول، ثم ختمت ببلاغة التفنن وتأثيره من خلال أوجه الإعجاز فيه، وإحاطته بالمعنى، وتنبيهه على اللطائف، وتنشيطه للمخاطب، ولربما توارى الآلوسي عن مسائل، وظهر في أخرى، لأنه سُبق إلى أشياء فلم يكن لربطها به خصوصية، ولم يكن من الوقوف عليها بُدٌّ، فكانت المعالجة في جوانب منها أوسع من أن أحدها بـ (روح المعاني) وإن كان هو المنطلق والحادي والزاد والوجهة، وأختم بإيجاز أهم نتائج البحث:

أولاً: التفنن هو تنويع الألفاظ أو الأساليب في المعنى الواحد عدولاً عن التكرار، وفيه تطرية للكلام وتصرف في وجوهه دالٌّ على الإعجاز، وإحاطة بالمعنى، وتنبيه على موضع الاهتمام، وتنشيط للسامع، وهو بمنزلة النكتة العامة للعدول عن تكرار اللفظ أو الأسلوب، ووراءه نكتة معنوية تقوم على تبين الفروق الدلالية بين التعبيرين، واستجلاء المناسبة المعنوية لما جاء عليه النظم.

ثانيًا: الحمل على التفنن مسلك سلكه جمهور المفسرين البلاغيين، وتحاماه بعضهم كالرازي، وتوسع فيه من البلاغيين ابن عاشور، وتتبع أقوال البلاغيين فيه وتحرير مذاهبهم حقيق بدراسة متأنية مطولة على غرار دراسة الدكتور عبد العظيم المطعني التي رصدت مواقف العلماء من (المجاز) في نسق تأريخي يتتبع شوارد إشاراتهم إلى المصطلح أو المفهوم.

ثالثًا: كان الآلوسي قريبًا جدًا من الشهاب الخفاجي في مذهبه في الحمل على التفنن، فكلاهما حمل على التفنن صورًا مختلفة من التغاير، وتتبع الفروق الدلالية والمناسبات السياقية، إلا أن الشهاب كان أكثر وضوحًا واطرادًا في الموقف، بينما تردد الآلوسي في الموقف من طلب النكتة المعنوية، والتسوية بين وجوه التغاير في التعبير عن المعنى.

رابعًا: جمع الآلوسي في تفسيره كثيرًا من آراء البلاغيين يعزو تارة ويشير أخرى ويدرج ثالثة، وينثر بين الآراء ترجيحات معللةً وغير معللة، ولغة خاصة في العرض والمناقشة، ومعارف موسوعية يجول بينها؛ وكل ذلك حقيق بالدراسة.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

  

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، ت: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٦هـ.

٢. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ.

٣. **أسرار البلاغة**، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤. **الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن**، د. محمود توفيق محمد سعد، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٨هـ.

٦. **البحر المحيط**، أثير الدين محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١١هـ.

٧. **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: الثانية.

٨. **بغية (الإيضاح لتلخيص المفتاح لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ٧٣٩هـ)**، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٩. **البلاغة العربية**، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني (١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٠. **بلاغة تصريف القول في القرآن الكريم**، د. عبدالله محمد النقراط، دار قتيبة، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

١١. **بيان إعجاز القرآن**، أبو سليمان حمد بن محد الخطابي (٣٨٨هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت: محمد خلف الله أحمد و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط: الرابعة.

١٢. **تأويل مشكل القرآن**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: الثالثة، ١٣٩٣هـ.

١٣. **تحرير التحبير**، ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، ت: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٤. **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

١٥. **تفسير الشعراوي**: الخواطر، محمد متولي الشعراوي (١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٧م.

١٦. **تلوين الخطاب**، ابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، ت: د. عبد الخالق بن مساعد الزهراني، مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٣) ١٤٢١هـ.

١٧. **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد الأزهري (٣٧٠هـ)، ت: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٨. **حاشية الشهاب = عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (٦٨٥هـ)**، شهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩. **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، د. عبد العظيم المطعني (١٤٢٩هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٠. **درة التنزيل وغرة التأويل**،أبو عبد الله الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)، ت: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢١. **دلائل الإعجاز**، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤١٣هـ.

٢٢. **روح المعاني**، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

٢٣. **الصحاح**: **تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة، ١٩٩٠م.

٢٤. **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥. **فتح القدير**، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٦. **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، شرف الدين الطيبي (٧٤٣هـ)، أشرف على تحقيقه: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: الأولى، ١٤٣٤هـ.

٢٧. **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٨. **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد بن علي التهانوي (١١٥٨هـ)، ترجمة: د. عبد الله الخالدي، تحقيق: د. علي دحروج، إشراف ومراجعة: د. رفيق عجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

٢٩. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.

٣٠. **كشف المعانى فى المتشابه من المثانى**، أبو عبد الله ابن جماعة الكناني (٧٣٣هـ)، ت: د. عبد الجواد خلف، دار الوفاء، المنصورة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٣١. **الكليات**، أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، ت: د. عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: الثانية، ١٤١٩هـ.

٣٢. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين ابن الأثير (٦٣٧هـ)، ت: د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة .

٣٣. **محاسن التأويل**، محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٨هـ.

٣٤. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ)، ت: الرحالة الفاروق وعبد الله الأنصاري والسيد عبد العال ومحمد العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ.

٣٥. **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، عبد الرحيم العباسي (٩٦٣هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ.

٣٦. **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٦م.

٣٧. **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤٢٠هـ.

٣٨. **مفاتيح الغيب**، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٣٩. **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ) ، مكتبة مصفى البابي الحلبي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١١هـ.

٤٠. **مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث**، د. إبراهيم الخولي، دار البصائر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤١. **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل**، أحمد بن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ)، ت: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٢. **من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم**، د. محمد بن علي الصامل، دار إشبيليا، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٣. **المناسبة بين الأبنية المتماثلة في القرآن الكريم دراسة في دلالة المبنى على المعنى**، د. عمرو خاطر وهدان، مقال منشور على الشبكة : http://quran-m.com

٤٤. **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، حازم القرطاجني (٦٨٤هـ)، ت: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٦م.

٤٥. **النبأ العظيم**، نظرات جديدة في القرآن، د. محمد عبد الله دراز.

٤٦. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥ هـ)، ت: محمد عبد الحميد شيخ الجامعة النظامية، حيدر آباد، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ.

٤٧. **النكت في إعجاز القرآن**، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٦هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت: محمد خلف الله أحمد و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط: الرابعة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة